ثورة يناير والمشاركة السياسية للنساء
في الريف المصري
"دراسة تطبيقية في قرية مصرية"

January revolution and the political participation of women in the Egyptian countryside
"An applied study in an Egyptian village"

د/ أحمد السعيد أحمد الهجرسي

مدرس علم الاجتماع

كلية الآداب – جامعة بنها

الملخـــص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن حالة المشاركة السياسية للنساء في الريف المصري بعد ثورة يناير والعوامل البنائية المؤثرة في هذه الحالة. وبناء على ذلك فإن الدراسة الراهنة تنطلق من تساؤل رئيسي مؤداه: ماهي ملامح المشاركة السياسية للنساء في الريف المصري بعد ثورة ٢٥ يناير؟ وماهي أهم العوامل البنائية في الريف المصري التي أسهمت في تحديد ملامح هذه المشاركة؟

وتنطلق الدراسة من المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على الأسلوب الكيفي في التحليل من خلال المقابلة ودراسة الحالة كأدوات لجمع البيانات ولقد تم إجراء الدراسة على قرية ميت عاصم التابعة لمركز بنها بمحافظة القليوبية على عينة عمدية بلغت (٣٠) حالة، من خلال الاسترشاد بدليل للمقابلة .ولقد تم تقسيم عينة الدراسة إلى ثلاث فئات أساسية .فئة الأسر التي نشاطها الاقتصادي الرئيسي الزراعة، وفئة الأسر ذات النشاط الاقتصادي الحرفي المتنوع، وفئة الموظفات في القطاع الحكومي.

ولقد استغرقت الدراسة الراهنة، ثلاثة أشهر بدءًا من أول أغسطس الى نهاية أكتوبر عام ٢٠٢٠م ولقد حصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها أن العوامل البنائية في المجتمع المصري قد لعبت دورًا مهمًا وفاعلاً في المشاركة السياسية للنساء في الريف المصري سواء بالفعالية والنشاط أو بالتراجع والضعف حسب الفئات والشرائح الاجتماعية، وتمثلت هذه العوامل في الموقف من ملكية وسائل الانتاج الاجتماعي، والانتماء الطبقي، والمستوى التعليمي والوعي الاجتماعي، حيث كشفت الدراسة أنه كلما تزايد تأثير هذه العوامل وارتفعت في درجتها، كلما ارتفعت معدلات المشاركة السياسية للنساء في الريف والعكس صحيح.

كما أوضحت نتائج الدراسة أن النساء في الريف لازلن يعانين الاستبعاد والتهميش في الحياة السياسية والاجتماعية سواء قبل ثورة ٢٥ يناير أو بعدها.

مقـدمــة:

أتاحت ثورة يناير وما تلاها من تطورات الفرصة لانفتاح الحياة السياسية في مصر، حيث شهدت الساحة السياسية صخبًا متزايدًا لاسيما مع تزايد الاستحقاقات الانتخابية خلال الفترة الممتدة من عشية قيام ثورة يناير حتى الآن .ولم يكن الريف المصري بمنأى عن هذه التطورات حيث عاش الريف حراكًا سياسيًا نشطًا وفاعلا لعبت المرأة دورًا واضحًا فيه .فالمشاركة السياسية للنساء في المجتمع بصفة عامة تعتبر قضية اجتماعية هامة تعبر عن ظاهرة ذات دلالات اجتماعية و سياسية واقتصادية وثقافية . فالدور السياسي للمرأة المصرية يمثل نموذجًا فريدًا ومتميزًا من خلال محدداته الاجتماعية والثقافية التي استمدتها من طبيعة النظام السياسي القائم وطبيعة نظام السلطة والمرحلة التاريخية التي يعيشها المجتمع.

إن مسألة المرأة المصرية قد تفاعلت بصفة دائمة مع مثلث الدين والدولة والسياسة، كما تفاعلت مع الوطن والمجتمع ككل، كما عبرت عن نفسها في أطر تنظيمية تطوعية

– الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني– منذ فترتي الثمانيات والتسعينيات من القرن الماضي، حتى عشية ثورة يناير (٢٠١١م) مطالبة بحقوقها وحرياتها وتفعيل دورها السياسي وتمكنيها من خلال الحق في التعليم والعمل والتشريعات خاصة قانون الأحوال الشخصية ثم الحق في المشاركة السياسية مع بداية القرن العشرين. (أماني قنديل: ٢٠٠٨)

ولقد برز دور المرأة الريفية في المشاركة السياسية بعد ثورة يناير على الرغم مما يحيط بمشاركة المرأة سياسيًا من محاذير معوقات اجتماعية وثقافية، حيث اسهمت الثورة إلى حد كبير في إطلاق طاقات النساء في الريف وبلورت توجهاتهن

السياسية، على نحو واع أو غير واع لتحقيق أهداف فئوية مباشرة أو اجتماعية مجتمعية (غير مباشرة).

أولاً :إشكالية الدراسة أهميتها وأهدافها:

لقد واجهت المشاركة السياسية للمرأة في مصر حتى قبيل ثورة يناير جملة من العقبات تمثلت في البيئة الاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة في المجتمع المصري عامة والريف على وجه الخصوص، والتهميش والموقف السلبي من قبل المجتمع تجاه المرأة وسيادة العادات والتقاليد السلطوية في المجتمع الذكوري وسيادة الذكور على الإناث في كافة المجالات، علاوة على تدني مستويات الوعى لدى المرأة ولا سيما في الريف بأهمية دورها في ممارسة حقوقها السياسية.

وعلى الرغم من أن المرأة المصرية في الحضر والريف قد شاركت في كل الحركات الوطنية وأثبتت قدرتها على العطاء السياسي والاجتماعي، إلا أنه سريعًا ما يغفل المجتمع– خاصة في فترات الاستقرار– الدور السياسي والمشاركة الهامة للمرأة مما يؤدي إلى التراجع السريع والحاد من المكاسب التي حققتها المرآة ومازالت في المجتمع المصري(أماني خضير:٢٠٠٩)

ولقد اقتصرت المشاركة السياسية للنساء قبل ثورة ٢٥ يناير على الصفوة النسائية التي كانت تتحرك في إطار المجلس القومي للمرأة ومنظمات المجتمع المدني، وغابت هذه الصفوة عن المشاركة الحزبية إلا من خلال تمثيل محدود ورمزي في الحزب الوطني. (عادل عبد الغفار: ٢٠٠٩)

ولقد تم تقييد المشاركة السياسية للنساء مصر بفضل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، فلقد ذهبت احدى الدراسات (جيهان أبوزيد، Abu- Zayed, G 2002) إلى انخفاض مشاركة المرأة بصفة عامة نتيجة للقيود المفروضة على

الأحزاب السياسية، ووجود قوانين الطوارئ وضعف المشاركة الديمقراطية، بالإضافة إلى ارتفاع معدل الفقر والامية للنساء مما تسبب في نقص الوعي السياسي، واستخدام أصواتهن من قبل رجال السياسة، علاوة على أن الدعم السياسي للمرأة لم يكن توجهًا راسخًا في أيديولوجية النظام السياسي بقدر ما كان مرتبطًا باختيارات واتفاقيات دولية.

ولقد كانت النساء الريفيات أكثر تأثرًا بهذه القيود المفروضة على المشاركة السياسية للمرأة المصرية بصفة عامة نظرًا لظروفها وأوضاعها البنائية التي تكرس أوضاع الاستبعاد والتهميش التي عانت منها تاريخيًا.

ومن ثم فإن دراسة أفاق وأبعاد المشاركة السياسية للنساء في ريف مصر بعد ثورة يناير ٢٠١١م، وطبيعة هذه المشاركة وحالة الوعي الاجتماعي والسياسي المصاحب لها تعد ضرورية لفهم ما أحدثته ثورة يناير من متغيرات في بنية الوعي السياسي والاجتماعي في الريف المصري وآليات هذا التغير.

والواقع أنه حتى نهاية العشرية الأولى من القرن الحالي قبيل قيام ثورة يناير كانت المرأة المصرية قد حققت مكتسبات عدة، وكذلك إخفاقات وتراجعات ارتبطت بشكل أساسي بالإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والذي أرتبط بدوره بلحظات تاريخية فارقة. وظلت القضايا الأساسية للمرأة المصرية متعلقة بالتعليم، والعمل، والأحوال الشخصية والمشاركة السياسية الفاعلة والتأثير في المسار الديمقراطي، بالإضافة إلى قضايا أخرى مهمة مثل: العنف ضد المرأة، والصحة الإنجابية، والفقر والنساء المعيلات لأسر. (أماني قنديل: ٢٠١٣)

ومن ثم فأن الدراسة الراهنة تهتم بصفة أساسية بدراسة المشاركة السياسية للنساء في ريف مصر حيث أنها تعكس الممارسة الفعلية للمرأة في المجتمعات التقليدية في العملية السياسية وممارسة دورها في عمليات التصويت لاختيار الحاكم وممثلي الشعب

في البرلمان وفي المجالس النيابية والمحلية أو الترشح لأي من هذه المؤسسات التشريعية والرقابية، ومشاركتها في الأحزاب السياسية والانتماء الحزبي والعضوية في الجمعيات الأهلية ومشاركتها في جهود التغيير والتنمية الريفية.

كما تهتم الدراسة الراهنة أيضًا بالعوامل البنائية في المجتمع الريفي على وجه الخصوص التي تسهم في تحديد وتشكيل طبيعة المشاركة السياسية للمرأة في المجتمع الريفي قبل ثورة يناير وبعدها وحتى الآن، لاسيما المعوقات التي وقفت حائلاً أمام المرأة المصرية بصفة عامة والريفية على وجه الخصوص أن تشارك سياسيًا مشاركة فعالة. ولعل هذه العوامل البنائية تتمثل في عوامل الملكية لوسائل الإنتاج في المجتمع الريفي، والانتماء الطبقي ومستوى التعليم والوعي الاجتماعي.

ولعل من أهم معوقات المشاركة السياسية للنساء في الريف المصري سيادة نمط السلطة الذكورية في المجتمع المصري، وتقسيم الأدوار التقليدية بين الرجل والمرأة على أساس الجنس، وتوظيف المرأة في أعمال خدمية تقليدية وما يصاحبه من تدني أجور النساء، ودور الصحافة ووسائل الأعلام وانتشار الفكر الذكوري والتشويه الفكري للمرأة، مع عدم وجود منظمات نسوية فعالة ونشطة في الدفاع عن حقوق المرأة، علاوة على تفشي ظاهرة الفقر والأمية وانخفاض مستوى تعليم المرأة خاصة في الريف والمناطق الفقيرة، أو ما يطلق عليها ظاهرة "تأنيث الفقر" في المناطق العشوائية والريفية الأكثر فقرًا في المجتمع المصري.

كما تهتم الدراسة أيضًا بكيفية تدعيم مشاركة المرأة سياسيًا كحق أصيل من حقوقها السياسية المكتسبة لاسيما أنها كانت عنصرًا فاعلاً ومؤثرًا في ثورتي يناير و٣٠

يونيو، حيث نادت المرأة بتحقيق أهداف محددة وواضحة وهي الحرية والعدالة الاجتماعية والقضاء على الظلم والاستبداد.

والواقع أنه على الرغم مما انطوت عليه ثورة يناير من مضامين اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية شكلت في مجملها بداية تحولات بنائية عميقة وشاملة في المجتمع المصري، إلا أن الواقع الاجتماعي يشئ باستمرار حالة التهميش والاستبعاد والتمييز وسيطرة الثقافة التقليدية التي تعمل مرة أخرى على الحيلولة دون تمكين المرأة ومشاركتها سياسيًا.

ولعل ذلك ما يدفع الدراسة الراهنة إلى محاولة البحث عن آليات لتجاوز هذه العقبات وتدعيم وتمكين المشاركة السياسية للنساء في الريف المصري، من خلال مشروع مجتمعي طموح يعسى لإدماج المرأة الريفية في العمل السياسي بشكل إيجابي.

الهـدف الـرئيسـي للـدراسـة:

تتطلق الدراسة الراهنة من هدفًا رئيسيًا محددًا يتمثل في "محاولة الكشف عن حالة المشاركة السياسية للنساء في الريف المصري بعد ثورة يناير والعوامل البنائية المؤثرة في هذه الحالة".

ويتطلق من هذا الهدف الرئيسي جملة من الأهداف الفرعية:

- التعرف على أهم خصائص المشاركة السياسية للنساء الريفيات بعد ثورة يناير.
- تحليل أبعاد ومجالات المشاركة السياسية للنساء في القرية المصرية من خلال:
- التنشئة السياسية للأبناء.

- المشاركة السياسية من خلال: التصويت، الانتماء الحزبي، الحكم المحلي، منظمات المجتمع المدني، برامج التنمية.
- المشاركة الاحتجاجية للمرأة الريفية في ثورة ٢٥ يناير، و ٣٠ يونيه.
- محاولة الكشف عن العوامل البنائية المؤثرة في تشكيل حالة المشاركة السياسية للنساء في الريف المصري:
- ملكية وسائل الإنتاج ودورها في تحديد طبيعة المشاركة السياسية للنساء في الريف المصري.
- الانتماء الطبقي ودوره في تشكيل حالة المشاركة السياسية للنساء في الريف المصري.
- التعليم ودوره في المشاركة السياسية للنساء في الريف المصري.
- الوعي الاجتماعي وعلاقته بفعالية المشاركة السياسية للنساء الريفيات.
- دور وسائل الأعلام في إبراز المشاركة السياسية للنساء في الريف المصري.
- محاولة التعرف على أهم المعوقات التي تواجه المشاركة السياسية للنساء في الريف المصري.

ثانيًا: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها الرئيسية:

تتطلق مشكلة الدراسة من تحليل ورصد ملامح المشاركة السياسية للنساء في الريف المصري بعد ثورة يناير. وآليات تدعيم هذه المشاركة لاسيما بعد ما أحدثته ثورة يناير من حراك سياسي واضح في الريف المصري على صعيد مشاركة المرأة في فعاليات الثورة سواء على مستوى القرية أو المجتمع ككل.

وعلى الرغم مما أتاحه الدستور المصري من حقوق سياسية للمرأة المصرية إلا أن الممارسة الفعلية لهذه الحقوق تشى بانحسار وتراجع كبير في معدلات مشاركة

المرأة سياسيًا. فمنذ عام ١٩٥٦ حصلت المرأة المصرية على حق الترشح والانتخاب، ولكن كان ثمة فجوة بين ما حصلت عليه المرأة دستورياً وبين ما هو قائم بالفعل في الواقع الاجتماعي للمرأة المصرية إذ عانت المرأة من استمرار الاقصاء من الجدول الانتخابية، ومن ثم خرجت قضايا المرأة من اهتمامات المرشحين للانتخابات بسبب وجودها خارج كتلة الناحيتين ومن ثم فقد انعكس ذلك على انخفاض أعداد النساء داخل مجلس الشعب تاريخيًا مما دفع الحكومة إلى إتخاذ قرارات لتخصيص مقاعد محددة للنساء.

ففي عام ٢٠٠٩ أقر قانون يلزم بأن تشغل النساء (٦٤) معقدًا في مجلس الشعب وزيادة عدد المقاعد من (٤٥٤) مقعدًا إلى (٥١٨) مقعدًا. وتم تطبيق هذا القانون على الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٠. حيث ترشح في هذه الانتخابات (٥٠٣٣) مرشحًا ومرشحة من الأحزاب والمستقلين، تنافسوا على (٥٠٨) معقدًا منتخبًا تقسم إلى (٤٤٤) معقدًا عامًا يتنافس عليها الرجال والنساء، و(٦٤) مقعدًا مخصصًا للنساء فقط، وذلك تطبيقًا لنظام الكوتا. وقد بلغ عدد المرشحات للمقاعد الـ ٦٤ المخصصة للمرأة (٢٣٢) مرشحة مستقلة و (١٥٥)عن ١٥ حزب سياسي وعن جماعة الإخوان المسلمين تنافسن في ٣٢ دائرة (Abu- Lghod, lila: 2012)

وقد تعرض نظام الحصة أو الكوتة للإلغاء بعد الثورة حيث كان الكثيرون ينظرون إليه على أنه كان وسيلة للحزب الوطني الديمقراطي لممارسة السلطة على البرلمان، وذلك لأن معظم المرشحات المنتخبات أو المعينات كن من الحرب الوطني.

ولعل من المشروع أن نبحث عن تأثير هذا السياق وهذه التغيرات على المشاركة السياسية للنساء في الريف المصري بعد ثورة ٢٥ يناير ومن ثم فإن الدراسة الراهنة تنطلق من التساؤل الرئيسي التالي.

ماهي ملامح المشاركة السياسية للنساء في الريف المصري بعد ثورة ٢٥ يناير؟ وما هي أهم العوامل البنائية في الريف المصري التي أسهمت في تحديد ملامح هذه المشاركة؟

ولقد تفرعت من هذا التساؤل جملة من التساؤلات الفرعية:

- ما هي طبيعة المشاركة السياسية للنساء في الريف المصري بعد ثورة يناير.
- كيف مارست النساء الريفيات دورها في المشاركة السياسية بعد الثورة.
- هل مارست المرأة في الريف الاحتجاج من خلال المشاركة في فعاليات الثورة؟
- ما هو الدور الذي لعبته العوامل البنائية في القرية المصرية في المشاركة السياسية للمرأة الريفية؟
- ما هي أهم التحديات التي تواجه ممارسة النساء في الريف المصري لدورهم في المشاركة السياسية بعد الثورة؟

ثالثًا: مفهـــومـــات الـــدراســـة:

١- مفهـوم المشـاركـة السيـاسيـة:

تعددت مفاهيم المشاركة السياسية بتعدد الحقول المعرفية وتعدد مصادرها فمنهم من عرفها على انها عملية يمارسها الأفراد بهدف التأثير في قرارات القائمين على السلطة السياسية ، وهي أيضًا عملية مساندة أو معارضة لقيم سياسية معينة . (قزداري، حياة ٢٠١٥). فهي حسب هذا التعريف العام تقوم على عنصر التأثير في أصحاب القرار الاستراتيجي وتعزيزه بالموافقة عليه أو الضغط عليه بإلغائه أو التراجع عنه في حالة رفضه من طرف ممثلي الشعب.

ولقد عرف "صمويل" "هانجتون و نلسون" المشاركة السياسية بأنها "نشاط سياسي يرمز إلى مساهمة المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي، حيث يرون أن المشاركة السياسية هي ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء كان هذا النشاط فرديًا أم جماعيًا منظمًا أو عفويًا، متواصلاً أم متقطعًا، سلميًا أم عنيفًا، شرعي أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال (علوان، حسين: ١٩٩٧).

ويؤكد بعض الباحثين أن المشاركة السياسية شكل من أشكال الممارسة السياسية تتعلق ببنية نظام سياسي وآليات عملة المختلفة، حيث يكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات، سواء أكانت لتقديم المساندة للسلطة القائمة أم المعارضة ولكنها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد والجماعات التي يقدمون عليها (المشاط، عبد المنعم: ١٩٨٨).

والواقع أن المشاركة السياسية في أي مجتمع هي محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية تتضافر في تحديد بنية المجتمع المعني ونظامه السياسي وسماتهاا آليات عملهاا. وتحديد نمط العلاقات السياسية والاجتماعية ومدى توافقها مع مبدأ المشاركة الذي بات معلمًا رئيسيًا من معالم المجتمعات المدينة الحديثة.

ويربط مفهوم المشاركة السياسية بعدد من المفهومات الأخرى ذات الصلة وخاصة مفهوم الفعل السياسي Political Action والذي برز الاهتمام به في إطار نظرية علم الاجتماع عند "ثالكوث بارسوتر" وخاصة في دراساته حول الفعل الاجتماعي Social Action حيث يتم تعريف الفعل السياسي بأنه: مجموعة الأعمال التي يقوم بها أحد أطراف العلاقة السياسية (الدولة- المواطنون- القوى

السياسية) والتي تتم صياغتها في إطار قيمي وعقائدي معين، بحيث تعكس مصالح الجهة المشكلة للفعل، وتحدث تأثيرًا في الأطراف الأخرى ينتج عنه رد فعل وخصائص محددة. وهذا التعريف يقوم على تحديد نوع الفعل وتحديد أطراف العلاقة السياسية، وتحديد الإطار القيمي والعقيدة السياسية التي يتم مراعاه قواعدها ومبادئها عند صياغة الفعل، وكذلك الجهة المشكلة للفعل وردود الأفعال التي تصدر عن الجهة المستقبلة للفعل سواء كانت هذه الردود معاكسة لما يريده الفاعل أو مواتيه له (Harrison David: 2008).

أما فيما يتعلق بالمشاركة السياسية للنساء فإن البعض يرى أن مشاركة المرأة في المجال العام تقتصر على المشاركة في صنع القرارات السياسية والإسهام في تسيير شؤون الدولة والمجتمع والمشاركة في الانتخابات من خلال بعض القيادات السياسية والانضمام للأحزاب السياسية وتكوين الجمعيات ذات الطابع السياسي ولا يرى في مساهمتها في العملية الاقتصادية وفي الحياة الاجتماعية نوعًا من أنواع المشاركة السياسية، بينما يرى آخرون أن مفهوم المشاركة السياسية هي أوسع وأشمل من ذلك، بحيث تتضمن مشاركتها اجتماعيا واقتصاديا وثقافيًا لأن أدوارها متكاملة في دائرة الأسرة والمجتمع والأمة ككل. (برو قيليب: ١٩٩٨)

ويذهب البعض الي تقسيم المشاركة في النشاطات السياسية إلى:

- المشاركة في النشاطات السياسية المباشرة أو الأولية.
- المشاركة في النشاطات السياسية غير المباشرة أو الثانوية.

ومن أمثلة المشاركة في النشاطات السياسية المباشرة: تقلد منصب، عضوية حزب، الترشح في الانتخابات، التصويت، الاشتراك في المظاهرات العامة.

أما أمثلة النشاطات السياسية غير المباشرة فتتمثل في (المعرفة- الوقوف على القضايا العامة- العضوية في هيئات التطوع، وبعض أشكال العمل في الهيئة التطوعية. (أسماعيل على سعد، ١٩٨٧).

ويمكننا في ضوء هذا الاستعراض للمحددات النظرية لمفهوم المشاركة السياسية للنساء في القرية المصرية أن نطرح تعريفًا إجرائيًا لمفهوم المشاركة السياسية للنساء في الريف المصري على أنها "مجموعة الأنشطة الإرادية والممارسات الفعلية التي تقوم بها النساء في الريف المصري فيما يتعلق بالشأن السياسي من خلال مجالات محددة مثل: التنشئة السياسية للأبناء التصويت الانتخابي الانتماء لأحد الأحزاب، الترشح للانتخابات المحلية، عضوية المؤسسات الأهلية، المشاركة الاحتجاجية في ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيه.

٢- مفهوم النساء الريفيات Rural Woman :

يقصد بمفهوم النساء الريفيات من الناحية الرسمية والإدارية كل أنثى تقع في الفئة العمرية من (١٥- ٦٠) سنة وتمارس نشاطًا أو عملاً في المجتمع الريفي في مجالات الحياة في الريف في الزراعة أو الصناعة أو التجارة أو الخدمات ويكون هذا العمل داخل نطاق الأسرة أو خارجها لدى الغير، ويكون مقابل حصولها على أجر مناسب أو بدون أجر وقد يكون العمل دائم أو مؤقت أو مؤسسي في قطاعات اقتصادية غير رسمية. (وزارة الشئون الاجتماعية: ١٨٢).

ومن الناحية الإجرائية فإن الدراسة الراهنة ترى أن النساء الريفيات من لهن حق المشاركة السياسية هن (جميع النساء اللاتي في الفئة العمرية ١٨فأكثر) ويحوزون بطاقة الرقم القومي ويعيشن بصفة دائمة في الريف، متعلمات أو غير

متعلمات، تمارس أنشطة وأعمال في قطاعات المجتمع الريفي (الزراعة والتجارة والصناعة والنشاط الخدمي) أو لا تمارس أعمال ويكون هذا العمل داخل أسرتها أو خارجها، مقابل حصولها على أجر".

رابعاً : الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات الأكاديمية التي تناولت قضية المشاركة السياسية للنساء بصفة عامة سواء كانت دراسات تتناول المشاركة السياسية للنساء في المجتمع المصري أو دراسات تتناول القضية على المستوى العالمي من خلال استعراض ملامح وسمات تجارب المشاركة في بلدان متعددة.

فثمة دراسات تناولت قضية المشاركة السياسية على المستوى الدولي وفي هذا الإطار جاءت دراسة (دانا فيشر Dana Fisher) والمعنونة المشاركة السياسية للشباب، دمج النشاط والسياسة الانتخابية، حيث تساءلت الدراسة عن العلاقة بين الحركات الاجتماعية والسياسة الانتخابية، حيث ترى أنه على الرغم من أن الواقع التجريبي للسياسة قد طمس الخطوط الفاصلة بين النشاط والسياسة الانتخابية بشكل متزايد، إلا أن علم الاجتماع السياسي لم يكتشف هذه التغيرات بعد، كما أنه لم يوفر الأدوات النظرية والمنهجية لفهمها، ومن ثم تسلط الورقة الضوء على الفرص المتاحة لعلماء الاجتماع لتدعيم الروابط بين النشاط والسياسة الانتخابية بطرق جديدة وذات مغزى(Fisher. R Dana: 2013) .

ولقد تناولت دراسة أخرى أثر التنقل السكني على نسبة المشاركة السياسية، حيث جاءت دراسة "جوناس هانسن Janas Hensan" بعنوان "التنقل السكني ونسبة المشاركة أهمية التكاليف الاجتماعية التوقيت والتعليم". حيث ترى الدراسة أن ثمة آثار سلبية كبيرة للتنقل السكني على إقبال الناجين، ومع ذلك لم تتمكن الدراسات

السوسيولوجية من اكتشاف ما إذا كان هذا بسبب التكاليف الاجتماعية، أو التكاليف المعلوماتية، أو تكاليف الراحة المرتبطة بإعادة التسجيل.

وتحلل هذه الدراسة أهمية التكاليف المختلفة من خلال دراسة تأثير الانتقال وإعادة التعيين إلى مركز اقتراع جديد على الاقبال على التصويت على حساب علاقات الفرد الاجتماعية، علاوة على ذلك فإن توقيت التنقل السكني مهم، حيث أن التأثير على الأقبال يتناقص بسرعة بعد الإستقرار. ولعل هذا يوضح أن الأحداث الكبيرة في حياة المواطنين اليومية القريبة من يوم الاقتراع يمكن أن تصرفهم عن الذهاب إلى مركز الاقتراع . وأخيرًا ترى الدراسة أن التنقل السكني يؤثر في الغالب على مشاركة المواطنين الأقل تعليمًا. وبالتالي يزيد التنقل السكني من عدم المساواة في مشاركة الناخبين والتي يمكن اعتبارها مشكلة ديمقراطية. (Hansan H. Janas:2016) .

وثمة دراسة أخرى ركزت على متغير مهم في فهم العلاقة بين التعليم المدني والمشاركة السياسية لاسيما في ظل غياب التنشئة الاجتماعية الوالدية. حيث قدم (ريتشارد نيامي) وآخرون دراستهم الموسومة (أثر التعويض في التربية المدنية على المشاركة السياسية: كيف تعوض دروس التربية المدنية عن غياب التنشئة الاجتماعية للوالدين).

وفي إطار هذه الدراسة تمت الإشارة الي التأثير الكبير للآباء على اتجاهات أبنائهم نحو السياسة خلال فترة المراهقة على نحو متزايد وكذلك التأثير المهم للتعليم المدني أيضًا على اهتمامات الشباب وتوجهاتهم السياسية، ولقد خلصت الدراسة إلى التأكيد على أن التدريب على التربية المدنية في المدارس يعوض بالفعل أوجه عدم المساواة في التنشئة الاجتماعية للأسرة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية (Niemi C, Richand: 2010) .

ولعل ما أنتهت إليه هذه الدارسة يؤكد عليه دراسة كل من (تيم جونسون، وكريستوفر داويز Tim johnson And christiopher Dawes) بعنوان هل تؤثر تجارب حياة الوالدين علي المشاركة السياسية والمدينة لأطفالهم حالة الخدمة العسكرية. حيث ذهب الباحثان إلى أنه إذا كانت الأحداث البارزة سياسيًا تؤثر على المشاركة المدينة والسياسية، فإن العوامل العائلية تشكل التوجهات السياسية والمرتبة في وقت مبكر من الحياة قبل أن يختبر الفرد الأحداث السياسية خارج الأسرة.

وبناء على هذا التصور تتساءل الدراسة عما إذا كانت ميول الأفراد السياسية والمدنية قد لا تتأثر فقط بتجاربهم الخاصة، ولكن أيضًا بتجارب هؤلاء الأفراد الذين يخلقون بئيتهم العائلية (أي والديهم) بمعنى أخر هل تؤثر تجارب حياة الوالدين على المشاركة السياسية لأبنائهم؟ ولقد أختبر المؤلفان هذا التساؤل على المجتمع الأمريكي حيث درسا كيف أثر تعيين الخدمة العسكرية في حقبة حرب فيتنام على معدلات المشاركة لأبناء المجندين؟ ولقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين احتمالية وجود الأب في الخدمة العسكرية ومشاركة أبنائه السياسية والعامة. الواقع أن هذه النتيجة تعارض النظرة السائدة التي ترى أن الصراع الفيتنامي لم يسهم في تراجع المشاركة السياسية(Tim johnson And christiopher Dawes: 2017) .

ولقد قدم (ميجان كندان Meghan Candane) رؤية متميزة عن علاقة التعليم بمعدلات المشاركة السياسية من خلال دراستة المعنونة (الدروس الصوتية إعادة التفكير في العلاقة بين التعليم والمشاركة) حيث تنظر الدراسة إلى العلاقة بين التعليم والمشاركة السياسية كواحدة من أقوى العلاقات وأكثرها موثوقية في السياسية الأمريكية، إلا أنها لم تدرس بشكل جيد فالتساؤل حول ما إذا كان رأس المال البشري المكتسب من خلال التعليم يؤثر على المشاركة السياسية، قد استدعى أن يفرق

الباحث في قياس رأس المال البشري بين رأس المال البشري الناتج عن التحصيل الدراسي الذي يعتبر أداه ضعيفة لرأس المال، وبين مهارات الاتصال اللفظي التي تعتبر مهمة من الناحية السياسية. فثمة علاقة قوية بين المهارات الكلامية المكتسبة في المدرسة خلال فترة المراهقة والمشاركة السياسية في وقت لاحق. ومن ثم تؤكد الدراسة على الآليات المهمة التي يؤثر بها التعليم على الحياة الديمقراطية . (Candan- Meghan: 2015)

ومن خلال استعراض الدراسات التي تناولت المشاركة السياسية يتضح أن ثمة متغيرات جديدة تم تناولها ركزت عليها هذه الدراسات مثل المتغيرات المتعلقة بالانتقال السكني وعلاقته بالمشاركة السياسية، وكذلك أثر تعويض غياب التنشئة الوالدية بالتعليم المدني على المشاركة السياسية، وكذلك خبرات وتجارب الوالدين وأثرها على اتجاهات الأبناء نحو المشاركة السياسية، أما المتغير الأخر فيتعلق بأثر أداء الخدمة العسكرية للوالدين على توجهات أبنائهم نحو المشاركة السياسية والمدنية.

وثمة دراسات أخرى متعلقة مباشرة بالمشاركة السياسية للنساء في مصر بعد ثورة يناير مثل دراسة (عبد الرحمن مصطفى) والمعنونة (أثر ثورة ٢٥ يناير و٣٠ يونيو على المشاركة السياسية للمرأة المصرية). حيث ذهبت الدراسة الى التساؤل عن التأثير الذي أحدثته الثورة المصرية بمرحلتيها على المشاركة السياسية للمرأة المصرية، ولقد ركزت الدارسة على الفترة الزمنية من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٦، وذلك لدراسة وضع المرأة في ظل ثلاث أنظمة حكومية ودور المرأة في ثورة ٢٥ يناير و٣٠ يونيو، والأثر الذي أحدثته هاتين الثورتين على الأداء السياسي للمرأة المصرية.

ولقد ذهبت هذه الدراسة إلى أن المرأة المصرية قبل ثورة ٢٥ يناير، قد عانت من الاقصاء والتهميش في إطار ما طرحه النظام السياسي من آليات للمشاركة

السياسية، إلا أن حالة التهميش والاقصاء قد استمرت بعد ثورة ٢٥ يناير و ٣٠ يونيه على الرغم من مشاركة المرأة المصرية في هاتين الثورتين مشاركة فعالة، مما أثر على الدور السياسي والمشاركة السياسية للمرأة سواء في الانتخاب أو الترشح أو التصويت، مما أدى إلى معاناه المرأة المصرية عامة والريفية على وجه الخصوص من الانعزال والسلبية والانسحاب من الحياة السياسية. (عبد الرحمن مصطفى: ٢٠١٣)

وثمة دراسة أخرى مهمة لسارة خليل بعنوان (ماهية المجال العام ودور المرأة منذ ٢٥ يناير). أوضحت من خلالها الباحثة أن وضع المرأة قبل ثورة ٢٥ يناير ودورها السياسي قد اتسم بالمعاناة من التهميش ومظاهر العنف المختلفة ولقد أكدت الباحثة أن المرأة المصرية عامة والريفية على وجه الخصوص شاركت بقوة في أحداث ثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيه مشاركة فعالة إيجابية.

ولقد ذهبت هذه الدراسة إلى أن أهم التحديات التي تواجه تمكين المرأة ودورها السياسي في المجتمع المصري هي: الثقافة الاجتماعية السائدة والموروثات الثقافية وسيادة الهيمنة الذكورية والنظرة الدونية للمرأة وانعدام ثقة المرأة بنفسها في العمل السياسي هذا بالإضافة إلى غياب الإرادة السياسية لتمكين المرأة وتدعيم دورها المجتمعي علاوة على عدم وجود أطر قانونية رادعة لوقف العنف ضد المرأة، وضعف الخطاب الإعلامي والديني الذي يعزز الدور السياسي الإيجابي للمرأة، بالإضافة إلى تجاهل البرامج السياسية للأحزاب لأهمية مشاركة المرأة في المجتمع ودعم دورها لخلق كوادر نسائية قادرة على التمثيل الشعبي. (سارة خليل: ٢٠١٠)

وذهبت دينا وهبه وآخرون من خلال دراستها المهمة الموسومة (المشاركة السياسية للنساء في مصر، أنماط تصوتيهن في المرحلة اللاحقة على ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١). إلى التركيز على السلوك التصويتي للنساء كأحد مؤشرات المشاركة

السياسية من خلال دراسة أنماط التصويت وأسباب مشاركة النساء في مصر في الانتخابات وأسباب عزوفهن وأهم العقبات والتحديات التي تواجه مشاركة النساء في الحياة السياسية في مصر.

ولقد أجريت الدراسة الميدانية خلال عام ٢٠١٤ على محافظات (القاهرة، والإسكندرية، والمنصورة، والجيزة، والمنيا). ولقد استهدف العمل الميداني التعرف على ما هو مستمر من أشكال مشاركة مما قبل الثورة وما الذي أختلف، كما سعى العمل الميداني للتعرف على الفرص وكذا العقبات التي تواجهها النساء عند المشاركة في السياسة.

ولقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمهما: أن دوافع تصويت الناخبات في مصر تتنوع ما بين الريف والحضر، وإن كان يمكن وصف الكثير منها في المجمل بالبرجماتية، فحيث تكون الاستفادة تتوجه أصوات الناخبات لمن سيأتي بالتغير الاقتصادي والاجتماعي المطلوب والذي يحقق مصالح فورية مباشرة، ومن النتائج المهمة أيضًا الرأي السلبي في الدور الذي تلعبه الاحزاب السياسية وأنها لا تهدف إلا إلى التنازع على السلطة بما يكشف أمرين مهمين، أولهما عدم وجود فهم عام لدور الاحزاب السياسية وأنها تسعى للسلطة كهدف ولكن لتنفيذ أيديولوجيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وثانيهما، تقصير الأحزاب السياسية في الوصول للناخبات وشرح هذا الدور. (دينا وهبة: ٢٠١١)

ولقد أصدرت الجمعية الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات تقريرًا عن (حالة المرأة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير، مزيد من التهميش والانتهاك). ولقد كان التقرير يهدف في الكشف عن اثر عدم وضوح الرؤية السياسية للدولة في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير على الدور السياسي للمرأة، في ظل رغبة الإسلاميين في السيطرة على الحكم

واستبعاد جميع الفئات من أجل الوصول إلى تحقيق أهدافهم الكامنة، وأيضًا ما قامت به عناصر الثورة المضادة من إعادة هيكلة لقواعد النظام السابق ومحاولة الرجوع لحماية ما تبقى من النظام في ظل إعلان دستوري منقوص وغير مكتمل. ولعل هذه الأوضاع لا تخدم قضية المرأة التي هي بحاجة إلى خطط قصيرة المدى وأخرى طويلة المدى لتمكين المرأة سياسيًا واقتصاديا واجتماعيًا.

ولقد توصل التقرير إلى مجموعة من النتائج الهامة حول حالة المرأة المصرية بعد ثورة يناير من أهمها، أن أوضاع المرأة لم تتحسن كثيرًا إلى الآن، منذ اندلاع الثورة بل أنها في بعض الاحيان قد شهدت تراجعًا مثل ما حدث من انتهاكات في حق المتظاهرات في أحداث محمد محمود ومجلس الوزراء.

وعلى مستوى الممارسة البرلمانية فيرجع البعض ضعف تمثيل المرأة فيه إلى إلغاء الحصة الثابتة للمرأة (الكوتة) التي كانت تضمن تمثيلاً عادلاً إلى حد ما للمرأة، والبعض الآخر يرجع السبب إلى أغراض سياسية لا تهدف إلى تمكين المرأة سياسيًا، والبعد الأهم في ذلك ربما يكون متعلقًا بثقافة المجتمع ونظرته للمرأة مما أدى إلى تراجع تمكين المرأة وتفعيل دورها سياسيًا بعد الثورة. (تقرير الجمعية الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات: ٢٠١٢)

وفي دراسة مهمة معنونة (بالدور السياسي للمرأة الريفية). سعت الباحثة إلى إلقاء الضوء على الدور السياسي للمرأة الريفية في مصر من أجل التعرف على مدى إسهام المرأة الريفية في التنشئة السياسية للأسرة، حيث أجريت الدراسة على أحدى قرى محافظة المنوفية، على عينة قوامها (٩٠) مفردة تمثل (٧٥) أسرة بالقرية تم اختيارهم عمديًا. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها. أن ملكية أو عدم ملكية وسائل الإنتاج الاجتماعي في القرية هي المحدد الرئيسي في التأثير على دور

عضـوات الشـرائح الطبقيـة المختلفـة فـي مجـال التنشـئة السياسـية للأسـرة. وأن مسـتوى الممارسـة السياسـية لعضـوات الشـرائح الطبقيـة وحـالتهن التعليميـة تلعـب دورًا ثانويًـا فـي التأثير على دور المرأة في التنشئة السياسية. (أم حسن عبد الله حسن: ٢٠١٥)

ولقد سعى محى شحاتة سليمان من خلال دراسته عن دور العوامل البنائية والثقافية في المشاركة السياسية في الريف المصري، إلى الكشف عن العوامل المؤثرة على الوعي السياسي والقانوني، من خلال دراسة ميدانية أجريت على قريتين بمركز بنها محافظة القليوبية، على عينة قوامها (٨١) مبحوثًا ومبحوثة موزعة على (٣٣) أسرة.

ولقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها أن مستوى المشاركة السياسية في قريتي الدراسة منخفضة المستوى، وأن ملكية وسائل الانتاج الاجتماعي تؤثر في درجة مشاركة للجماعات الطبقية. وأن التعليم يؤثر على مشاركة الجماعات الريفية. إذا ترتبط درجة المشاركة لهذه الجماعات بالمستوى التعليمي الذي تحصلت عليه. كما تلعب العوامل الثقافية، كالدين والديمقراطية وحرية الرأي بوصفها عوامل إدراك اجتماعي دورًا بالغًا في التأثير على النشاط السياسي في القرية المصرية سواء بالمشاركة السياسية أو العزوف، وهذه العوامل تعمل متساندة ومتضافرة مع بعضها البعض مع عوامل أخرى مؤثرة على المشاركة السياسية منها طبيعة البناء السياسي القائم والعصبية وروابط الدم والقرابة في القرية. (محي شحاتة: ١٩٨٥)

ولقد قدمت (هويدا عدلي) دراسة مهمة حول المشاركة السياسية للمرأة في مصر، بالتعاون مع مؤسسة (فريد ريش إيبرت) الألمانية، حيث ترى الدراسة أن قضية المشاركة السياسية للمرأة في مصر وتقييم الفرص المتاحة للنفاذ إلى كافة مواقع صنع

القرار سواء على مستوى مؤسسات الدولة او منظمات المجتمع المدني بحاجة إلى مقاربة خاصة، تتحرك بقضية التمكين السياسي للنساء من مجرد النضال في سبيل تخصيص بعض المقاعد للنساء هنا وهناك أو ضمان وجود عدد ما من النساء في مواقع صنع القرار، إلى تحقيق مشاركة سياسية ذات نوعية متميزة تؤثر بشكل واضح على مؤسسات صنع السياسة في مصر بدرجة تتيح دمجًا حقيقًيا لقضايا النساء في السياسيات العامة. فالحديث عن تعزيز نفاذ النساء إلى مواقع صنع القرار ليس هدفه فقط مجرد ضمان تمثيل كمي، ولكن أيضًا تحقيق نقلة نوعية واضحة في دمج قضايا النساء في كافة الجهود التنموية والسياسات العامة.

وترى الدراسة أن دعم المشاركة السياسية للنساء مسألة حيوية وليست ترفًا ولا وجاهة سياسية، ولكنها ضرورية من أجل تحسين أوضاع ملايين النساء اللواتي يعانين من التفاوت واللامساواة، وأن النجاح في وضع خريطة طريق لتحفيز المشاركة السياسية للنساء في المجال العام شرطًا ضروريًا لحدوث تحول ديمقراطي حقيقي، وهو أمر ليس بالسهل في منطقة شغوفة بإعادة إنتاج النظم السلطوية. (هويدا عدلي: ٢٠١٧)

ولقد تناولت (أماني قنديل) قضية المرأة المصرية والمشاركة السياسية حتى عشية ٢٥ يناير في الفترة من ٢٠٠٠- ٢٠١٠، من خلال المجلس القومي للمرأة والبرلمان والمجالس المحلية ودور النساء المصريات في الجمعيات الأهلية، ودورها في الاحتجاجات ومشاركتها في الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والاتحادات العمالية. وجاء هدف الدراسة الأساسي متمثلاً في رصد وتحليل فرص وإمكانات تعزيز دور

المرأة في مسار عملية التطور الديمقراطي في مصر بعد أن تغير المشهد السياسي بأكمله بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

ولقد توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة منها: أن النساء في مصر اليوم وبعد مشاركتها في الثورة احتجاجا، وسط معادلة سياسية صعبة وغاية في التعقيد حيث أن اتجاه الدور السياسي للمرأة المصرية يتسم بالاستمرارية من ثورة ١٩١٩.

ولقد خصت الدراسة إلى أن إنجاح المسار الديمقراطي وتعميق مشاركة المرأة سياسيًا على الرغم من صعوبته وتعقده ، له متطلبات وشروط ينبغي التمسك بها، أبرزها بيئة سياسية شاملة تحترم الحقوق والحريات ودستور يعكس استحقاقات المرأة في ثورة شاركت فيها. (أماني قنديل: ٢٠١٣)

ولقد قدمت (إيلي ماري) دراسة مهمة عن الاتجاهات الجديدة في المشاركة السياسية في إفريقيا. حاولت من خلالها رصد أسباب ارتفاع معدلات المشاركة السياسية للمرأة الأفريقية، وأهم العقبات التي تحول دون المشاركة السياسية للمرأة في إفريقيا. ولقد انتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها، أن فترة التسعينيات، هي بداية تطلع النساء الأفريقيات إلى القيادة السياسية على الصعيدين المحلي والقومي ، مع تزايد الضغوط الجديدة في العديد من البلدان الأفريقية بهدف زيادة عدد النساء في البرلمان، كما أن الحركات النسائية قد لعبت دورًا هامًا في تشجيع المرأة على السعي إلى المشاركة السياسية والتأثير في صنع السياسيات، وأن العقبات التي تحول دون المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة في افريقيا تتمثل في الاقتصار إلى الموارد والخبرة السياسية والتعليم(Mari. Eli: 2010) .

وثمة دراسة مهمة حول دور رأس المال الاجتماعي في المشاركة السياسية في مجتمعات أمريكا اللاتينية، قدمها (جوزيف كليسنر Klesner Joseph) حيث حاول من خلال تحليل مقارن لواقع المشاركة السياسية للمرأة في عدد من التنظيمات الرسمية وغير الرسمية في أمريكا الجنوبية، انطلاقًا من أن رأس المال الاجتماعي يشكل عاملاً مهمًا في تحقيق مستويات أعلى من المشاركة السياسية، إضافة إلى تحليل الاستراتيجيات المعتمدة لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة، وتحديد أهم العوامل والظروف التي تسهل أو تعوق تمكين المرأة سياسيًا.

ولقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج المهمة منها، أن المرأة تفتقر إلى رأس المال الاجتماعي لأنها في الغالب ما تكون في مواقع غير اقتصادية في المجتمعات القبلية مما يؤدي إلى عدم وجود قاعدة إنتخابية لها (Klesner Joseph: 2000) .

وعن المشاركة السياسية للمرأة في مجتمعات جنوب شرق آسيا، أشارت (فرح، كابر Kabir. Farah) إلى أن هذه الدراسة تهدف إلى الوقوف على أهم ملامح المشاركة السياسية للمرأة في جنوب آسيا، ومن ثم انتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة منها، أن دول جنوب شرق آسيا تتسم ببعض السمات الغالبة، منها الحكومات المركزية وسيادة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية على أساس الطبقة والجنس والانقسام الثقافي على أساس اللغة والدين والأعراف مع انتشار الفقر والأمية وعدم المساواة بين الجنيسين وتحمل المرأة العبء الأكبر للفقر والحرمان والمرض، وعلى الرغم من ذلك تحسنت مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية، وتم تعزيز المشاركة السياسية الفعالة

للمرأة ودورها السياسي في شكل هرمي، نتيجة الحركات النسائية المطالبة بتمكين المرأة وتفعيل دورها في الحياة السياسية (Kabr, Farah: 2004) .

خامساً: الاتجاهات النظرية المفسرة للمشاركة السياسية للنساء في الريف:

تطرح النظرية الاجتماعية عددًا من التصورات السوسيولوجية في دراسة وتفسير حالة المشاركة السياسية للنساء في الريف المصري حيث أهتمت العديد من الاتجاهات النظرية بدراسة قضايا المرأة في السياقات الريفية لاسيما القضايا السياسية. حيث قدم كل اتجاه نظري تفسيرات مختلفة لقضية المشاركة السياسية انطلاقًا من مجموعة من المسلمات والمنطلقات النظرية والتي تختلف من اتجاه نظري لآخر، والتي تعتبر مرجعًا لمجموعة الأطر النظرية والمؤشرات الأمبريقية التي تستخدم في الدراسات التطبيقية عن المشاركة السياسية وسوف نتناول فيما يلي على نحو مختصر أهم القضايا الأساسية التي ركز عليها كل اتجاه نظري في محاولته تفسيرً المشاركة السياسية للنساء في الريف المصري.

١- الاتجاه المادي التاريخي وقضية المشاركة السياسية للنساء:

تعتبر المشاركة السياسية للنساء انعكاسا للواقع الاجتماعي المادي الذي يعشن فيه حيث تعتبر اتجاهات الناس وافكارهم وسلوكهم نتاجًا لهذا الواقع. فالتكوين الاجتماعي- الاقتصادي يسهم في صياغة وتحديد شكل وطبيعة المشاركة السياسية. من خلال نمط الإنتاج الاجتماعي السائد والموقف من ملكية وسائل الإنتاج في المجتمع اللذان يتحكمان بصورة مباشرة في النظام السياسي والمشاركة السياسية.

ولا تعتبر المرأة استثناء من هذا السياق، فالوجود الاجتماعي للمرأة يتحدد بموقعها الطبقي وبموقفها من ملكية وسائل الانتاج، كما أن وعيها النوعي بقضية المشاركة السياسية يعتبر انعكاسًا لهذا الوجود الاجتماعي.

ومن ثم فإن كارل ماركس Marx عند مناقشته لقضية المرأة يرى ضرورة المساواة بين الرجل والمرأة، ولذلك ينتقد النظام الرأسمالي الذي يفرق بين الرجل والمرأة في مسألة الأجور، ولكن هذا الانتقاد في الحقيقة لا يفسر لماذا تقع المرأة في مكانة أدنى من الرجل في المجتمعات الرأسمالية. فواقع الحرمان من ملكية وسائل الانتاج ظرف موضوعي عام يشترك فيه الرجال والنساء في المجتمعات الرأسمالية، ومع ذلك فإن وضعية المرأة تظل متدنية وخاضعة للرجل.

ولعل ذلك يفسر عندما نجد أن تهميش المرأة من وجهة نظر الاتجاه المادي التاريخي يعد نتاجًا للملكية الخاصة لوسائل الانتاج وانقسام المجتمع إلى طبقات اجتماعية، طبقة تملك مصادر الانتاج وأخرى لا تملك الا قوة عملها، مما أدى إلى دفع المجتمع الأبوي الذكوري إلى تقسيم العمل الاجتماعي والذي أحدث نوعًا من الاعتراف النوعي بسيادة الذكور، وظهور الفوارق بين الرجال والنساء.

ولقد أثر المثقفون الماركسيون في القاموس السياسي وأضحت هناك تعبيرات بعينها يرددها المثقفون الآخرون وحتى بعض صناع القرار السياسي ومن هم قريبون منهم حيث تعمقت نسبيًا واستقرت مفاهيم مثل الوعي الاجتماعي الطبقي، والوجود الاجتماعي وعلاقته بفرص الحياة والمشاركة السياسية والاستقلال وحقوق الجماهير ومشاركتهم. (عبد الباسط عبد المعطي: ١٩٨٨)

وبصفة عامة فإن الاتجاه المادي التاريخي يرى أن أدوار المرأة ومشاركتها السياسية يمكن أن تفسر في ضوء حجم مشاركتها في عملية الانتاج، وبالتالي يمكن

تفسير تدني مكانة المرأة ومن ثم انحسار مشاركتها السياسية في ضوء قيامها بأدوار هامشية وعدم إتاحة الفرصة لها للمشاركة في إنتاج سلع ذات قيمة اقتصادية مرتفعة في السوق وأن المكانة الاقتصادية للمرأة هي محدد أساسي لمكانتها السياسية، فالمشاركة السياسية للمرأة تعد انعكاس للواقع الاجتماعي والمادي الذي تعيش فيه، حيث نمط تفكيرها ووعيها الاجتماعي والسياسي هو نتاج لهذا الواقع. (ديفيد ردل، مرجريت كاولسون: ١٩٩٩٢).

٢- الاتجاه الوظيفي وتفسير المشاركة السياسية للمرأة:

ينطلق الاتجاه البنائي الوظيفي في علم الاجتماع من نسق متكامل من القضايا الهامة المترابطة، التي ترى أن المجتمع ذاته عبارة عن كلاً مترابطًا يؤدي وظائف محددة ومتشابكة من أجل تحقيق أهداف المجتمع ككل. وتؤكد البنائية الوظيفية على أهمية وجود نوع من الاتفاق أو الشعور الجمعي العام لإحداث نوع من التفاعل الاجتماعي المتماسك حول مجموعة القيم والمعتقدات الجمعية Collective Valuesسواء كانت ثقافية أو اجتماعية أو دينية أو اقتصادية، أو مجموعة العادات والتقاليد والأعراف ، ولاسيما أن هذه القيم هي التي تشكل درجة الوعي الاجتماعي والاتفاق العام الذي يحدد بدوره الإيديولوجيا الاجتماعية التي تعرز من عملية التضامن والتماسك الاجتماعي. (ديفيد ردل مرجيت كاولسون: ١٩٩٢)

وبما أن النظرية البنائية الوظيفية تحافظ على توازن عناصر البناء الاجتماعي وأنماط السلوك والثبات النسبي والتكامل، فإن النسق السياسي عند بارسوتر يتبلور حول الأداء الوظيفي من أجل انجاز الأهداف Goal Attainment فالأسرة والمدرسة وغير ذلك من النظم الاجتماعية تسهم في توريث الثقافة بما تحمل من معايير وقيم للمواطنين، أما القانون فوظيفته التوفيق بين عناصر المجتمع(George, R. 1996) .

وتوضح لنا الوظيفية طبيعة وظائف الظواهر الاجتماعية او السياسية فكل درجة من درجات المشاركة السياسية لها وظيفة معينة، فالأحزاب تقوم بوظيفة توصيل رغبات المواطنين، والناخب يقوم بوظيفة معينة هي اختيار من يعتقد أنه سيحقق له رغبته . (Anthony G: 1996)

وقد قدمت البنائية الوظيفية تفسيرًا علميًا لدور المرأة بصفة عامة في ضوء البناء الاجتماعي من خلال تأثير العوامل والتغيرات المستقلة في دور المرأة في المجتمع، خاصة أن هذا الدور هو ضرورة حتمية خلقها البناء الاجتماعي لتحقيق وظائف معينة يحتاجها البناء كي يستمر ويحافظ على توازنه وفي هذا الإطار تفسر البنائية الوظيفية تبعية المرأة للرجل على أنها مسألة ضرورية ولازمة لكي يحقق البناء وظائف معينة. كما فسر بارسونز أهمية تقسيم العمل بين الرجل والمرأة حيث يختص الرجل بأمور العمل والإنتاج ومختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بينما يقتصر دور المرأة على الأسرة ودورها العائلي. (طلعت لطفي وكمال الزيات: ١٩٩٩)

ومن ثم فإن رؤية البنائية الوظيفية للمشاركة السياسية تنطلق من تصورها كوظيفة من وظائف النسق السياسي تهدف إلى تخفيض التوتر داخل النسق السياسي وامتصاص رغبات الأفراد رجال أو نساء مما يساعد على استقرار النظام السياسي وبقاءه.

٣- الاتجاه النسوي والمشاركة السياسية للنساء:

برز الفكر النسوي Feminism نتيجة للصراع بين الاتجاهات المختلفة وردود الأفعال التي تحاول تأصيل مكانة المرأة وحقها في التمتع بمزايا المواطن العادي وبلوغ قيمة المساوة بين الجنسين، وهو الأمر الذي يحاول فض الاشتباك مع الأدوار التقليدية

السائدة. وتشترك اتجاهات الفكر النسوي في التمسك بمبدأ الحقوق المتساوية لكل البشر بما فيها حق المشاركة السياسية.

وتعتبر" دوروثي سميث "" Dorothy Smith" هي المؤسسة الأولى لهذا الاتجاه في علم الاجتماع، حيث ترى "دوروثي" أن العالم يوجد فيه أفراد يحتلون دائمًا مكانة دونية بالنسبة للآخرين كالنساء والفقراء والسود وغيرهم، لذلك نجدها قد ركزت على أسباب دونية المرأة في معظم المجتمعات، وربط هذه الأسباب بقضية المرأة وعلاقتها بالرجل في المجتمع. والفكرة الأساسية في مختلف الاتجاهات النسوية، تعتمد أساسًا على النظر إلى المرأة ككيان وشخصية مستقلة مساوية للرجل إلا أن الاختلافات بين تلك الاتجاهات تتعلق بمفهوم الحرية الشخصية للفرد.

ويتضمن الاتجاه النسوي أربعة اتجاهات أساسية، الاتجاه النسوي الليبرالي، الاتجاه النسوي الماركسي، الاتجاه النسوي الاشتراكي، الاتجاه الراديكالي أو اتجاه الجندر) أو (النوع الاجتماعي). ويركز الاتجاه الأول الليبرالي النسوي على قضايا المساواة بين الرجل والمرأة في الواجبات والحقوق الاجتماعية والسياسية. ويعتمد فكر المدرسة النسوية الليبرالية على تفسير تقسيم الأدوار بين المرأة والرجل من خلال وسائل التنشئة الاجتماعية، فمن خلال الأسرة والمدرسة والأعلام والمؤسسة الدينية والسياسية يتعلم الذكور نمطًا معينًا من السلوك مثل النظرة المادية للعالم والتنافس وتجنب العواطف. في حين على الجانب الآخر تخضع الإناث لتنشئة مختلفة تعمل على تطبيعهن بصورة مغايرة مثل الطاعة والخضوع والتعبير عن المشاعر. ومن ثم تطالب المدرسة النسوية الليبرالية بالقضاء على تلك الصورة التي توارثت عبر الأجيال من خلال التنشئة الاجتماعية لإعادة تشكيل العلاقة بين الرجل والمرأة في إطار الحقوق والواجبات المتساوية. (نورة المساعدة، ٢٠٠٦)

أما الاتجاه النسوي الماركسي فقد أهتم بالصراع من أجل المطالبة بالحقوق المتساوية وزيادة مشاركة المرأة في الأنشطة الإنتاجية بما فيها الحقوق السياسية ورفض حصر دور المرأة في الاختلافات البيولوجية. وعلى غرار ما أشار إليه ماركس من استغلال العامل نتيجة نشأة المجتمعات الإقطاعية والرأسمالية حيث كان إستغلال المرآة مقابل تسلط الرجل الأقوى عليها وهو ما ينتج معاملة غير عادلة تلقاها المرأة في المجتمع فاقتصر نشاطها على الإنجاب والرضاعة، خاصة بعد انتقال الإنتاج المعيشي خارج المنزل مما جعل المرأة مفرغة من الثروة والقوه . حيث يتحرر وضع المرأة في كل مرحلة بنائية تاريخية بالتفاعل الجدلي بين العامل الأساسي أساس المجتمع والعامل الفرعي البناء الفوقي دون إغفال البناء الفوقي ومكوناته. ويتأسس على هذا أن مؤشرات وضع المرأة هي نتاجًا للوجود الاجتماعي وما يتضمنه من علاقات للإنتاج وقوى الإنتاج وما يترتب على هذا الوجود من وعي للمرأة بنفسها. (عبد الباسط عبد المعطي: ١٩٧٥)

فالاتجاه النسوي بصفة عامة يؤكد على جملة من القضايا الأساسية في تفسيره لوضع المرأة في المجتمع حيث يرى أن النظام الأبوي هو الوحدة الأولية في خلق الوضع المتدني وهو المسئول عن العنف والقهر والاضطهاد الذي تتعرض له المرأة في المجتمع. وأن الظلم والاضطهاد الواقعين على المرأة يشكلان نمطًا عرفيًا في أي نظام للعلاقات الاجتماعية وهو ليس مبنيًا على السلطة الأبوية فقط، ولكن العلاقات الإنسانية عمومًا تتشكل من خلال عوامل التبعية والعنف والمنافسة، وأنه بسقوط النظام الطبقي سيترتب عليه القضاء على الاضطهاد الواقع على المرأة. (أحمد زايد، احمد مجدي حجازي ٢٠٠٣)

فالاتجاه النسوي إذن يهتم بتناول أثر النسيج الاجتماعي والسياسي والثقافي على عمليات المشاركة السياسية للنساء في المجتمع الريفي حيث يرى أن المرأة جزء أساسي وفاعل في المجتمع ولابد أن تحصل على حقوقها السياسية من خلال عناصر عملية المشاركة السياسية المتكاملة.

وبعد هذا الاستعراض الموجز لما طرحته الاتجاهات النظرية المختلفة في علم الاجتماع من قضايا يمكن أن توظف لدراسة موضوع المشاركة السياسية للنساء في الريف المصري، يمكننا القول أنه على الرغم من الانتقادات التي وجهت إلى بعض هذه الاتجاهات النظرية لاسيما البنائية الوظيفية فيما يتعلق بتفسيرها للتمايز والتباين الاجتماعي في العلاقة بين الذكور والإناث، إلا أننا يمكن أن نستفيد من الأفكار والقضايا التي طرحتها المدرسة المادية التاريخية والاتجاهات النسوية لاسيما الاتجاه الماركسي النسوي في تفسير قضية المشاركة السياسية للنساء في الريف المصري، من خلال التركيز على العوامل البنائية المختلفة التي تتحكم في مشاركة النساء الريفيات سياسيًا ومحددات هذه المشاركة

سادسًا: منهجيـــــة الـــــدراســـــة:

تنطلق الدراسة الراهنة من منهجية الدراسات الوصفية التحليلية نظرًا لطبيعة موضوع الدراسة وما يتميز به من خصائص نوعية، ومن ثم اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة من خلال تقديم رؤية تحليلية كيفية للبيانات التي تم الحصول عليها والمتعلقة بموضوع الدراسة. من أجل رصد وتحليل ملامح وسمات المشاركة

السياسية للنساء في الريف المصري بعد ثورة ٢٥ يناير والكشف عن أهم العوامل البنائية التي أسهمت في تشكيل ملامح هذه المشاركة.

ولقد تم الاعتماد على أداتي "الملاحظة والمقابلة" بهدف التوصل إلى أهم البيانات والمعلومات التفصيلية عن حالات البحث من النساء الريفيات ومن ثم فقد تم تصميم "دليل دراسة الحالة" ليتضمن عددًا من القضايا الأساسية لأبعاد المشاركة السياسية للنساء في الريف المصري بعد ثورة ٢٠ يناير، والابعاد والعوامل البنائية في المجتمع الريفي والتي أسهمت في تشكيل ملامح المشاركة السياسية للنساء في الريف المصري.

١- مجـــالات الـــدراســـة:

أ) المجـــال الجغـــرافـــي:

تم اختيار قرية "ميت عاصم" كمجال مكاني وجغرافي للدراسة، وهي أحدي قرى مركز بنها محافظة القليوبية، وهي قرية أساسية لا يوجد لها اي قرى تابعة، بينما يتبعها (٧) عزب في محيطها.

وتقع قرية "ميت عاصم" على بعد ٢ كيلو متر من مدينة بنها، يحدها من ناحية الغرب الرياح التوفيقي وحدود قرية الرملة، ومن ناحية الشرق حدود قرية الشموت، ومن ناحية الشمال حدود مدينة بنها ومن ناحية الجنوب قريتي سندهور وكفر سندهور.

وتبلغ المساحة الكلية للقرية نحو (٥ كيلو متر مربع)، وتبلغ مساحتها (١١٠٠ فدان). وتوجد بالقرية عددًا كبيرًا من المصالح الحكومية والخدمات من وحدة اجتماعية

وحدة صحية، ومركز شباب، ونقطة شرطة، وجمعية زراعية، وبنك زراعي، مكتب تموين ومكتب بريد، وعدد (٣) المدارس الإبتدائية، ومدرسة إعدادية، ومعهد ابتدائي أزهري، كما يوجد بالقرية (١٥) مسجد تابع للأوقاف، ونحو (٢٠) مسجد أهلي (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة القليوبية، ٢٠٢٠) .

ب) المجال البشري للدراسة:

بلغ إجمالي عدد السكان في قرية ميت عاصم، وفقًا لتعداد ٢٠١٧، (١٣.٠٩١) نسمة، بلغ عدد الذكور نحو ٦.٦٥٢ نسمة، بينما بلغ عدد الإناث نحو ٦.٤٣٩ نسمة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٧).

يشتغل معظم سكان قرية ميت عاصم بالزراعة بالإضافة إلى أن هناك عددًا كبيرًا من السكان يعملون في القطاعات الخدمية والصناعية والحرفية بالإضافة إلى الوظائف الحكومية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٧)، ولقد بلغت جملة الحيازة المنزرعة نحو (٩٥٨) فدان، وكان عدد كبار ملاك الأراضي الزراعية التي تتراوح ملكياتهم بين (٥-١٠) أفدنة نحو (١٥) مزارعًا، بينما بلغ عدد متوسطي الملاك والذين تتراوح ملكياتهم بين (٣-٥) أفدنة نحو ٢٨ مزارع، وكان عدد صغار الملاك الذين تتراوح ملكياتهم بين (١-٣) أفدنة نحو (٦٥ مزارع)، بينما كان عدد من يحوزون ملكيات قزمية (أقل من فدان) نحو ١٢٠٠ مزارع. (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار محافظة القليوبية، ٢٠٢٠).

ولقد بلغ عدد الأسر في قرية (ميت عاصم) نحو (٣٥١٧) أسرة من المقيمين بالقرية، ولقد تم اختيار عينة الدراسة من النساء المتزوجات اختيارًا عمديًا مقصودًا من

مختلف الشرائح الطبقية والمهنية في القرية ولقد تم التصنيف الطبقي للمبحوثات اعتماد على الانتماء الأسري والعائلي حيث أن المكانة الطبقية للمرأة في الريف مازالت تستند على الموقع الطبقي للزوج بالأساس.

ومن ثم فقد تم اختيار الحالات التي سوف تجرى عليها الدراسة الميدانية من النساء في القرية وعددهن (٣٠) حالة موزعة على النحو التالي:

زوجات في أسر نشاطها الاقتصادي الرئيسي الزراعة موزعات على النحو التالي:

- ٤ نساء زوجات لكبار الملاك للأرض الزراعية.
- ٥ نساء زوجات لمتوسطي الملاك.
- ٣ نساء زوجات لصغار الملاك.
- ٣ نساء زوجات لمن يحوزون أقل من فدان.

زوجات في أسر نشاطها الاقتصادي الرئيسي حرفي متنوع موزعات على النحو التالي:

- زوجة حلاق حالة واحدة
- زوجة بقال حالة واحدة
- زوجة نجار حالة واحدة
- زوجة عامل معمار حالة واحدة

نساء موظفات بالقطاع الحكومي بالقرية:

- مديرة مدرسة حالتان
- مهندسة حالتان
- سكرتيرة حالتان
- ممرضة حالتان
- معلمة حالتان

وبالتالي كان إجمالي عينة الدراسة من النساء في القرية (٣٠) حالة (١٥) حالة من زوجات من يمتهنون الزراعة، (٥) حالات زوجات في أسر تشاطها الاقتصادي حرفي متنوع و(١٠) حالات من النساء لموظفات بالقطاع الحكومي بالقرية.

ج) المجال الزمني للدارسة:

استغرقت الدراسة الميدانية ثلاثة أشهر اعتبار من أول أغسطس إلى نهاية أكتوبر عام ٢٠٢٠م.

سابعًا: توصيف حالات الدراسة:

من خلال قراءة البيانات الأساسية لحالات الدراسة من المبحوثات، يمكننا استعراض أهم خصائص وسمات عينة الدراسة تبعًا لتقسيمهن حسب النشاط والاقتصادي الرئيسي لأسر العينة.

عينة الدراسة من النساء في أسر نشاطها الاقتصادي الرئيسي الزارعة وعددهن (١٥) خمسة عشر حالة بنسبة ٥٠% من إجمالي عينة الدراسة موزعة على الفئات التالية:

- زوجات كبار ملاك الأراضي الزراعية بالقرية والذين تتراوح ملكياتهم ما بين ٥-١٠ أفدنة، وعددهن (٤) حالات وكانت نسبتهن ٢٦.٦% من إجمالي العينة في هذه الفئة و ١٣.٣% من إجمالي العينة الكلية للدارسة.
- زوجات متوسطي ملاك الأراضي الزراعية والذين تتراوح ملكياتهم ما بين (٣: ٥) أفدنة، وعددهن (٥) حالات بنسبة ٣٣.٣% من إجمالي العينة في هذه الفئة ١٦.٦% من إجمالي العينة الكلية للدراسة.
- زوجات صغار ملاك الأراضي الزراعية ممن يحوزون ملكيات تتراوح ما بين (١-٣) أفدنة وعددهن (٣) حالات بنسبة ٢٠% من إجمالي العينة في هذه الفئة، ١٠% من إجمالي العينة الكلية للدراسة.

وسوف نتناول فيما يلي وصفًا لخصائص وسمات حالات الدراسة من أسر النشاط الزراعي:

حالات الدراسة من فئة أسر كبار الملاك وعددهن (٤) حالات:

الحـــالـــة الأولـــــى:

أنثى تبلغ من العمر (٤٨) سنة، متزوجة من أحد كبار ملاك الأراضي الزراعية بالقرية، حيث تبلغ ملكية الأسرة نحو (٨) افدنة، عدد أبنائها اثنان فقط بمراحل التعليم الجامعي، وهي حاصلة على الشهادة الإعدادية ولا تعمل إلا العمل المنزلي، ويتراوح دخل أسرتها (٧٠٠٠) جنية من إيراد الأرض الزراعية، وليس للأسرة دخل آخر، أما عن حالة السكن فهو منزل بطراز معماري حديث.

الحالة الثانية:

أنثى، تبلغ من العمر (٥٠) سنة، متزوجة من أحد كبار ملاك الأراضي الزراعية ولها ثلاث أبناء من الإناث في مراحل التعليم المختلفة وهي حاصلة على مؤهل متوسط (دبلوم تجارة)، وتبلغ ملكية الأسرة (٦ أفدنة) ويبلغ الدخل الشهري للأسرة، نحو (٦٠٠٠) جنيه وليس للأسرة دخل آخر، وتقيم الأسرة في منزل حديث من ثلاثة أدوار.

الحالة الثالثة:

أنثى تبلغ من العمر (٣٨) سنة متزوجة من أحد كبار ملاك الأراضي الزراعية بالقرية، حيث تبلغ ملكية الأسرة نحو (٩) أفدنة، عدد أبنائها (٣) أبناء ذكور أنهى أحدهم تعليمه المتوسط ومازال الأثنان في مرحلة التعليم الجامعي، وهي حاصلة على تعليم جامعي (بكالوريوس تجارة) ولا تعمل ويبلغ متوسط دخل الأسرة نحو (٨٠٠٠) جنية شهرًيا، وليس للأسرة دخل آخر، وتمتلك الأسرة منزل على الطراز المعماري الحديث وسيارة خاصة.

الحالة الرابعة:

أنثى تبلغ من العمر (٤٢) سنة متزوجة من أحد كبار ملاك الأراضي الزراعية حيث تبلغ ملكية الأسرة نحو (٧) أفدنة، عدد أبنائها اثنان في مراحل التعليم الجامعي وهي حاصلة على شهادة متوسطة (دبلوم تجارة) ولا تعمل ويبلغ الدخل الشهري لأسرتها نحو (٦٠٠٠) جنيه وليس للأسرة دخل آخر وتمتلك الأسرة منزلاً على الطراز الحديث.

حالات الدراسة من فئة زوجات متوسطي الملاك للأراضي الزراعية وعددهن (أربع) حالات:

الحـــالـــة الأولـــى:

أنثى تبلغ من العمر (٤٥) سنة متزوجة من أحد متوسطي ملاك الأراضي الزراعية بالقرية، حيث يمتلك زوجها (٤) أفدنة، ولديها ولدان حاصلان على تعليم جامعي ويعملان بالمحاماة، وهي غير حاصلة على أي مستوى من التعليم ويبلغ دخل الأسرة الشهري (٣٠٠٠) جنيه من إيراد الأرض الزراعية دون حساب دخول أبنائها من عملهم وتمتلك الأسرة منزلاً مبنيًا على الطراز الحديث.

الحـــالـــة الثـــانيـــة:

انثى تبلغ من العمر (٥٠) سنة متزوجة من أحد متوسطي ملاك الأراضي الزراعية بالقرية ويمتلك (٥) أفدنة ولديها ولد وبنت حاصلان على شهادة جامعية أحدهما طبيب ولديه عيادة طبية بمنزل الأسرة، والأخرى مهندسة غير متزوجة، ويبلغ متوسط دخل الأسرة من إيراد الأرض الزراعية المملوكة للزوج (٥٠٠٠) جنيه، الأسرة لديها منزل على الطراز الحديث.

الحـــالـــة الثـــالثـــة:

انثى تبلغ من العمر (٥٣) سنة متزوجة من أحد متوسطي ملاك الأراضي الزراعية بالقرية، ويمتلك أرض زراعية مساحتها (٣) أفدنة وليس لديها أبناء، وهي حاصلة على شهادة تعليم متوسط دبلوم تجارة وتعمل بالمستشفى القروى، ويبلغ دخل

الأسرة الشهري (٤٠٠٠) جنيه من راتبها ودخل الأسرة من محصول الأرض الزراعية، وتمتلك الأسرة منزلاً حديثًا.

الحالة الرابعة:

أنثى تبلغ من العمر (٣٥) سنة متزوجة من أحد متوسطي ملاك الأراضي الزراعية، حيث تبلغ ملكيته نحو (٣.٥) أفدنة، وهي حاصلة على شهادة تعليم جامعي (بكالوريوس خدمة اجتماعية) ولا تعمل ولديها ثلاثة أبناء ولدان وبنت في مراحل التعليم المختلفة، ويبلغ دخل الأسرة (٤٠٠٠) جنيه، وتمتلك الأسرة منزلاً حديثًا وآخر ريفي لتربية الماشية.

ج) حالات الدراسة من فئة زوجات صغار ملاك الأراضي الزراعية وعددهم (٣) حالات:

الحالة الأولى:

أنثى تبلغ من العمر (٤٧) سنة متزوجة من أحد صغار ملاك الأراضي الزراعية بالقرية يمتلك (٢فدان) ولديها ولد وبنت في مراحل التعليم الثانوي، وهي حاصلة على تعليم متوسط دبلوم فني تجاري ولا تعمل ويبلغ دخل الأسرة ٢٥٠٠ جنيه شهريًا من دخل الأرض الزراعية وتربية الماشية. وتقيم بمنزل تقليدي ريفي.

الحالة الثانية:

انثى تبلغ من العمر (٥٢) سنة متزوجة من أحد صغار ملاك الأراضي الزراعية يمتلك حيازة (٢.٥) فدان، ولديها أبنتان من الإناث أحدهما بالتعليم الجامعي

والأخرى بالثانوي العام، وهي حاصلة على الشهادة الإعدادية ويبلغ دخل الأسرة حوالي (٣٠٠٠) جنيه من محصول الأرض وتربية الماشية، وتمتلك الأسرة منزلاً ريفيًا قديمًا.

الحـــالـــة الثـــالثـــة:

أنثى تبلغ من العمر (٤٠) عامًا، متزوجة من أحد صغار ملاك الأراضي الزراعية يمتلك أرضًا زراعية تقدر (٢) فدان والحالة لديها ولدان بمراحل التعليم الثانوي، وهي غير حاصلة على أي مستوى تعليمي، ويبلغ الدخل الشهري للأسرة حوالي (٢٥٠٠) جنيه، كما تمتلك الأسرة منزلاً ريفيًا قديمًا بالقرية.

د) حالات الدراسة من فئة زوجات ذوى الحيازات أو الملكيات القزمية الذين يحوزون أقل من فدان وعددهن (٣) حالات:

الحـــالـــــة الأولـــــى:

أنثى تبلغ من العمر (٤٥) سنة متزوجة من أحد الفلاحين الحائزين على حيازة قزمية، حيث تبلغ ملكيته (١١ قيراط) إلى جانب وظيفة حكومية والحالة لديها ولد وبنت . البنت حاصلة على شهادة جامعية اما الأبن مازال بالتعليم الجامعي، وهي حاصلة على شهادة متوسطة فني تجاري ولا تعمل . ويبلغ متوسط دخل الأسرة الشهري حوالي (١٥٠٠) جنيه من عائد الأرض وراتب الزوج الذي يعمل عامل خدمات بالوحدة المحلية وتمتلك الأسرة منزل قديم بالقرية.

الحـــالـــة الثـــانيـــــة:

أنثى تبلغ من العمر (٥٠) سنة زوجة لأحد الفلاحين الذي يمتلك مساحة صغيرة من الأرض (٩) قراريط، تدر دخلاً للأسرة يتراوح بين (١٢٠٠- ١٥٠٠) شهريًا، والحالة لديها ولد بالتعليم الجامعي وهي حاصلة على الشهادة الابتدائية ولا تعمل، وتمتلك الأسرة منزلاً ريفيًا قديمًا بالقرية.

الحـــالـــة الثـــالثـــة:

أنثى بالغة من العمر (٤٨) سنة، متزوجة من أحد الفلاحين الحائزين الحيازة قزمية صغيرة، حيث تبلغ ملكية الزوج (٦ قراريط) إلى جانب وظيفيته محصل بشركة الكهرباء والحالة لديها ثلاثة أبناء اثنان من البنات بالتعليم الجامعي كلية الطب جامعة بنها، والولد الذكر بالتعليم الإعدادي والحالة حاصلة على دبلوم متوسط (تجارة) ولا تعمل، ويبلغ دخل الأسرة من عائد الأرض وراتب الزوج (٣٠٠٠) جنيه وتمتلك الأسرة منزلاً على الطراز الحديث حديث البناء.

٢- عينة الدراسة من النساء في الاسر ذات النشاط الاقتصادي الحرفي المتنوع:

ويبلـغ عـدد مفـردات العينـة مـن هـذه الفئـة (٥) حـالات بنسـبة (١٦.٦%) من إجمالي عينة الدراسة.

وسوف نستعرض فيما يلي أهم خصائص وسمات حالات الدراسة من هذه الفئة:

الحـــالـــــة الأولـــــى:

أنثى تبلغ من العمر (٤٥) سنة متزوجة من نجار يعمل بالقرية ولا يمتلك أرضًا زراعية ولديه ورشة صغيرة تدر دخلاً شهريًا (٢٠٠٠) جنيه والحالة لديها ابنان من الذكور

وبنت واحدة وجميعهم في مراحل التعليم المختلفة وهي أمية لا تقرأ ولا تكتب والأسرة تمتلك منزلاً قديمًا في القرية.

الحـــالـــــة الثـــانيـــة:

أنثى تبلغ من العمر (٣٨) سنة متزوجة من عامل معماري لا يمتلك أرضًا زراعية ويحقق دخلاً شهريًا (٢٥٠٠) جنيه شهريًا، والأسرة لديها أثنين من الأبناء ذكر في المرحلة الإعدادية، وأنثى في المرحلة الإبتدائية والحالة حاصلة على شهادة التعليم الإعدادي ولا تعمل والأسرة تقيم في بيت ريفي قديم بالقرية.

الحـــالـــــة الثـــالثـــة:

أنثى تبلغ من العمر (٤٠) عامًا وهي متزوجة من أحد أبناء القرية ويمتهن حرفة الحلاقة وليس له ملكية من الأراضي الزراعية ويحقق دخلاً شهريًا حوالي (١٥٠٠) جنيه شهريًا، والحالة لديها ثلاثة أولاد من الذكور بمراحل التعليم المختلفة، والأسرة تقيم بمنزل حديث بالإيجار بالقرية.

الحـــالـــــة الـــرابعـــة:

أنثى تبلغ من العمر (٤٢)، سنة متزوجة من تاجر يمتلك محل بقالة وليس لديه أي ملكية زراعية، والحالة لديها ولدين من الذكور بالتعليم الإعدادي، وهي غير متعلمة وتجيد القراءة والكتابة، وتحقق الأسرة دخلاً شهريًا (٢٠٠٠) جنيه من عائد عمل الزوج، وتمتلك الأسرة منزلاً حديث البناء.

الحـــالـــــة الخـــامســـة:

أنثى تبلغ من العمر (٤١) سنة، متزوجة من أحد العمال بالقطاع المعماري لا يمتلك أرضًا زراعية ويحقق دخلاً شهريًا (٢٥٠٠) جنيه والأسرة لديها أبنة واحدة بالتعليم الإعدادي، وتقيم الحالة مع الأسرة في منزل قديم بالقرية.

٣- عينة الدراسة من النساء الموظفات في القطاع الحكومي بالقرية.

ويبلغ عدد مفردات العينة من هذه الفئة (١٠) حالات بالنسبة ٣٠.٣% من أجمالي عينة الدراسة.

ويمكننا أن نستعرض فيما يلي خصائص وسمات حالات الدراسة من هذه الفئة:

الحـــالـــة الأولـــى:

أنثى تبلغ من العمر (٥٥سنة)، حاصلة على بكالوريوس تربية، وتعمل مديرة المدرسة الإعدادية بالقرية متزوجة من مقاول مباني، ولديها أثنين من الأبناء أحدهما طبيب والأخرى مدرسة، وتحقق الأسرة دخلاً شهريًا نحو (٨٠٠٠) جنيه، وتمتلك منزلاً خاصًا على الطراز الحديث وسيارة خاصة.

الحـــالـــة الثـــانيـــة:

أنثى تبلغ من العمر (٥٦سنة)، حاصلة على ليسانس آداب، وتعمل مديرة مدرسة إعدادية بإحدى القرى المجاورة، متزوجة من موجه أول بالتربية والتعليم ولديها ثلاثة أبناء متزوجين أحدهما مهندس بإدارة كهرباء بنها والأخرى مدرس مساعد بكلية التجارة جامعة الأزهر، والثانية طبيبة صيدلانية ولدى الأسرة دخلاً شهريًا من راتب الزوجة والزوج (٧٠٠٠) جنيه وتمتلك منزلاً حديثًا وسيارة خاصة.

الحـــالـــة الثـــالثـــة:

أنثى تبلغ من العمر (٥٠سنة)، حاصلة على بكالوريوس هندسة وتعمل مهندسة بمديرية الإسكان بمحافظة القليوبية، متزوجة من مهندس زراعي بالقرية، لديهم أثنين من الأبناء بالتعليم الجامعي، ويبلغ متوسط دخل الأسرة حوالي (٧٠٠٠) جنيه، والأسرة تقيم بمنزل من ملكيتها على الطراز الحديث بالقرية.

الحـــالـــــة الـــرابعـــة:

أنثى تبلغ من العمر (٤٨سنة)، حاصلة على بكالوريوس زارعة، و تعمل مهندسة زراعية بمديرية الزراعة ببنها، ومتزوجة من مدرس أول في المدرسة الإعدادية بالقرية، والأسرة لديها أثنين من الأبناء الذكور بالتعليم الجامعي، ويبلغ متوسط الدخل الشهري للأسرة (٦٠٠٠) جنيه، وتمتلك الأسرة منزلاً على الطراز الحديث بالقرية.

الحـــالـــــة الخامســـــة:

أنثى تبلغ من العمر (٤٣سنة)، حاصلة على معهد فوق المتوسط دبلوم معهد فني تجاري ببنها، وتعمل سكرتيرة بالمدرسة الإعدادية، ومتزوجة من مهندس زراعي ولديها ابنتان من الإناث بالتعليم الإعدادي والثانوي ويبلغ متوسط دخل الأسرة (٣٥٠٠) جنيه شهريًا. وتقيم الحالة هي وأسرتها بمنزل حديث بالقرية.

الحـــالـــــة الســـادســـة:

أنثى تبلغ من العمر (٤٠سنة)، حاصلة على شهادة دبلوم متوسط (تجارة) شعبة سكرتارية وتعمل سكرتيرة بالوحدة المحلية بالقرية، ومتزوجة من مدرس بالمدرسة الإبتدائية، ولديها ثلاثة أبناء من الذكور أحدهم بالتعليم الجامعي واثنان بالتعليم الإعدادي والثانوي، ويبلغ متوسط الدخل الشهري للأسرة نحو (٣٠٠٠) جنيه وتقيم في منزل على الطراز الحديث.

الحـــالـــــة الســـابعـــة:

أنثى تبلغ من العمر (٤٥سنة)، حاصلة على دبلوم متوسط تمريض وتعمل ممرضة بالمستشفى القروي، ومتزوجة من ممرض بذات المستشفى وليدها اثنان من البنات بالتعليم الجامعي، ويبلغ متوسط دخل الأسرة (٧٠٠٠) جنيه وتمتلك الأسرة منزلاً على الطراز الحديث.

الحالة الثامنة:

أنثى تبلغ من العمر (٤٩سنة)، وتعمل مشرفة طبية بمستشفى بنها الجامعي وحاصلة على معهد عالي للتمريض، ومتزوجة من محاسب بشركة خاصة ولديها ولدان أحدهما بكلية الطب والآخر بكلية الحاسبات والمعلومات ببنها ويبلغ متوسط دخل الأسرة (٧٠٠٠) جنيه، وتمتلك الأسرة منزلاً مبنيًا على الطراز الحديث.

الحالة التاسعة:

انثى تبلغ من العمر (٣٨سنة)، وتعمل مدرسة بالمدرسة الثانوية بالقرية حاصلة على بكالوريوس تربية، ومتزوجة من مساعد أول بالقوات المسلحة ولديها ابنان بالتعليم الجامعي، ويبلغ متوسط دخل الأسرة (١٠٠٠٠) جنيه من مرتب الزوج والزوجة، وتمتلك الأسرة منزلاً على الطراز الحديث.

الحالة العاشرة:

أنثى تبلغ من العمر (٤١سنة)، وتعمل مدرسة بالمدرسة الإبتدائية، حاصلة على بكالوريوس تربية شعبة تعليم أساسي، ومتزوجة من مدرس بالمدرسة ذاتها، ولديها أربعة أبناء أثنان بالتعليم الجامعي وابنتان بالتعليم الثانوي والإعدادي، ويبلغ متوسط دخل الأسرة نحو (٥٠٠٠) جنيه، وتملك الأسرة منزلاً على الطراز الحديث بالقرية.

ثامنًا: تحليل القضايا الأساسية في ضوء استجابات عينة الدراسة:

سوف نتناول فيما يلي القضايا التي ركزت عليها الدراسة الراهنة في ضوء رؤية استجابات حالات الدراسة بما يحقق أهداف الدراسة ويجيب على تساؤلاتها الرئيسية:

١- المشاركة السياسية للنساء في الريف من خلال مؤشر التنشئة السياسية للأبناء:

على الرغم من المشاركة السياسية الإحتجاجية البارزة للنساء في فعاليات ثورة ٢٥ يناير، إلا أن عددًا من الدراسات قد ذهبت إلى القول بأن المرأة في مصر لم تجني ثمار هذه المشاركة، حيث يعكس الواقع الاجتماعي والسياسي في مصر حرمان المرأة من مكاسب الثورة. فعلى مستوى التمثيل النيابي للمرأة في مجلس الشعب كشفت نتائج انتخابات ٢٠١٢م عن انحسار تمثيل المرأة في البرلمان إلى ١١ معقد فقط، بنسبة ٢% من إجمالي عدد مقاعد المجلس منهم مقعدين بالتعيين. (يسرى الغرباوي: ٢٠١٣)

والواقع أنه بعد ثلاثون عامًا من القمع السياسي في عهد مبارك، كانت تكلفة المشاركة السياسية خلالها مرتفعة حقًا على النشطاء الذكور والإناث على حد سواء، حيث شهدت هذه الفترة سنوات من الملاحقة للنشطاء السياسيين وإغلاق القنوات الرسمية للمشاركة السياسية وقمع الأحزاب والسيطرة على المجتمع المدني، وهو ما كان كاف لربط المشاركة السياسية بالعدائية، مثل هذا المجال السياسي العنيف لم يكن أبدًا جاذبًا للنساء على وجه الخصوص. (Darlene, N، 2011)

ولقد ذهب استطلاع للرأي أجرته مؤسسة طومسون رويترز حول أوضاع المرأة في العالم العربي إلى أن العنف ضد المرأة بكافة أشكاله خلق مناخًا من الاستبعاد والقهر عانت منه المرآة المصرية أمتد حتى ثورة ٢٥ يناير، تلك الحقبة التي اعتمدت في مرجعيتها الإيديولوجية على ثقافة دينية متأسلمة يغذيها مورث ثقافي سائد في المجتمع المصري تجاه المرأة يتسم بالهيمنة الذكورية، والنظر إلى المرأة على أنها

كائن ضعيف، علاوة على غياب الإرادة السياسية، وإنعدام أي قرار سياسي من قبل صناع القرار السياسي يسهم في تمكين المرأة وتنمية دورها مجتمعيًا بالإضافة إلى تجاهل البرامج السياسية للأحزاب لأهمية دور المرأة سياسيًا ومشاركتها في الحياة الاجتماعية ودعم هذا الدور لخلق كوادر نسائية قادرة على التمثيل الشعبي والمشاركة المجتمعية. (سارة خليل، ٢٠١٤)

وعلى الرغم من سياسية أغلاق المنافذ أمام النساء في قضية المشاركة السياسية والتمكين في مصر إلا أن المرأة الريفية قد مارست دورًا فاعلاً في عملية التنشئة السياسية للأبناء كمؤشر من مؤشرات المشاركة السياسية ولقد كشفت الدراسة المتعمقة للحالات (عينة الدراسة) فيمًا يخص دور النساء في الريف المصري في عملية التنشئة السياسية للأبناء، عن تداخل وتباين وأحيانًا تناقض واختلاف يرجع بالأساس إلى تباين الانتماء الطبقي والموقف من ملكية وسائل الإنتاج والمستوى التعليمي والوعي الاجتماعي.

وكان هذا التباين والاختلاف واضحًا في الحالات من الزوجات في الأسر التي نشاطها الاقتصادي الرئيسي الزراعة، وعلى الرغم من هذا الاختلاف بين الشرائح داخل هذه الفئة، إلا أن ثمة سمة مشتركة بين استجابات عينة الدراسة من هذه الفئة تتمثل في الدور الإيجابي الذي تلعبه أسر هذه الفئة في مجال التنشئة السياسية للأبناء كمؤشر من مؤشرات المشاركة السياسية فعلى مستوى استجابات العينة من هذه الفئة نجد أن ثمة تباينًا واختلافًا بين رؤية عينة الدراسة من شريحة كبار ملاك الأراضي الزراعية وشريحة أصحاب الحيازات القزمية الذين يمتلكون مساحات زراعية أقل من فدان، ويمكننا أن نصف هذا التباين بالإيجابي القوي، حيث نجد أن الحالات الأربع

من زوجات كبار ملاك الأراضي الزراعية، والحالات الثلاث من زوجات أصحاب الحيازات القزمية واللاتي يمثلن نسبة ٤٦.٦% من إجمالي عينة الدراسة في فئة الزوجات في الأسر ذوى النشاط الاقتصادي الزراعي، و ٢٣.٣% من إجمالي عينة الدراسة يمارسن أدورًا مهمة في عملية إكساب أبنائهن مهارات وقدرات ومهارات تساعدهم على التعبير عن الرأي ومناقشة القضايا السياسية والمشاركة السياسية من خلال التصويت أو عضوية الأحزاب.

ولكن استجابات عينة الدراسة من هذه الفئة أيضًا تكشف أن ثمة تباينًا واختلافًا بين شريحتي زوجات متوسطي ملاك الأراضي الزراعية وصغار الملاك فيما يتعلق بقضية التنشئة السياسية للأبناء ، هذا التناقض والاختلاف الذي يمكن أن يوصف بالإيجابي المتوسط، حيث أكدت ثمان من الحالات من عينة الدراسة في هاتين الشريحتين واللاتي يمثلن نسبة ٥٣.٣% من إجمالي العينة في هذه الفئة، ونسبة ٢٦.٦% من إجمالي العينة الكلية للدراسة على الدور الذي تمارسه المرأة في التنشئة السياسية لأبنائها وتشجيعهم على التعبير عن آرائهم بحرية واستقلال.

ولم يكن هذه التشابه في استجابات عينة الدراسة بصدد هذه القضية قاصرًا على فئة الزوجات في أسر النشاط الزراعي فقط، بل أنه أمتد إلى عينة الدراسة من النساء في فئتي أسر النشاط الاقتصادي الحرفي المتنوع، وموظفات القطاع الحكومي بالقرية محل الدراسة. ولكنه على الرغم من التشابه في آراء المبحوثات من عينة الدراسة فيما يتعلق بقضية التنشئة السياسية كأحد المؤشرات غير المباشرة للمشاركة السياسية للأبناء، إلا أن العامل المشترك في استجابات عينة الدراسة هو التباين والاختلاف بين مفردات عينة الدراسة بفئاتها وشرائحها الاجتماعية المختلفة.

والواقع أن التشابه بين استجابات كافة شرائح العينة ينصب على الدور السياسي الذي تلعبه النساء في الريف المصري، إلا أن هذا الدور يتسم بالتباين والاختلاف تبعًا لاختلاف الوضع الطبقي والموقف من ملكية وسائل الإنتاج- خاصة ملكية الأراضي الزراعية- بالإضافة إلى التباين في مستوى التعليم والوعي الاجتماعي بين عينة الدراسة.

وفي هذا الإطار نجد أن شريحة زوجات كبار ملاك الأراضي الزراعية، وزوجات متوسطي ملاك الأراضي الزراعية والبالغ عددهن (٩) حالات بنسبة ٣٠% من إجمالي عينة الدراسة، وشرائح فئة الموظفات وعددهن (١٠) حالات بنسبة ٣٣.٣% من إجمالي عينة الدراسة، جميعهن لديهن مستويات مرتفعة من الوعي السياسي بأهمية دورهن في عملية التنشئة السياسية للأبناء والذي يرتبط ارتباطا طرديًا وإيجابيًا قويًا بالموقف من ملكية وسائل الانتاج والانتماء الطبقي والمستوى التعليمي والوعي الاجتماعي الذي انعكس على تنامي دورهن في عملية التنشئة السياسية للأبناء.

وعلى العكس من ذلك إتسمت الممارسة السياسية للمبحوثات في فئة ذوى النشاط الزراعي من شريحتي صغار الملاك (٣) حالات بنسبة ٢٠% من إجمالي عينة الدراسة في هذه الفئة، وزوجات ذوى الحيازات القزمية (٣) حالات بنفس النسبة ٢٠%، بالإضافة إلى (٥) حالات من الزوجات في أسر النشاط الحرفي المتنوع بنسبة ١٦.٦% من إجمالي عينة الدراسة، اتسم هذا الدور بالتناقض والضعف كسمة رئيسية لضعف دورهن في قضية التنشئة السياسية للأبناء وجاء ذلك انعكاسا لانعدام ملكية وسائل الإنتاج وانخفاض مستواهم التعليمي ومن ثم انخفاض مستوى الوعي

الاجتماعي والسياسي بصفة عامة، ووعيهن بأهمية دورهن في عملية التنشئة السياسية على وجه الخصوص.

ولقد أفضى التحليل السوسيولوجي لاستجابات عينة الدراسة من النساء في القرية محل الدراسة إلى استخلاص مهم يرى أن الدور السياسي للنساء في الريف المصري فيما يخص التنشئة السياسية للأبناء يتسم بالإيجابية من حيث الدور السياسي بصفة عامة، كما يتسم بالتباين والاختلاف بين الشرائح الاجتماعية في القرية من حيث اختلاف أدوار النساء في إكساب أبنائهن سمات مرتبطة بفعاليات الحوار السياسي والمشاركة السياسية بصفة عامة، من خلال عضوية الأحزاب السياسية، والتصويت في الاستحقاقات الانتخابية وأبداء الرأي بحرية، ونقد الأوضاع الاجتماعية والسياسية، ومدى ارتباط ذلك كله بالظروف البنائية في الريف المصري من وضع طبقي، وتباين ملكية وسائل الانتاج، والمستوى التعليمي، وحالة الوعي الاجتماعي والثقافي لدى المرأة في السياق الريفي.

٢- مؤشرات المشاركة السياسية للنساء في القرية المصرية:

كان لمشاركة المرأة المصرية في فعاليات ثورة ٢٥ يناير لاسيما في الريف المصري دورًا مهمًا في تحفيز رغبة النساء في الريف في المشاركة السياسية وتفعيل الدور السياسي لها عبر المستويات المختلفة التي تعكس حالة الوعي الاجتماعي والسياسي لديها. فلقد كسرت مشاركة المرأة المصرية في الثورة الصورة النمطية للقيادات النسائية التقليدية ضمن النخبة، سواء من حيث العمر أو الانتماء الاجتماعي الطبقي أو الديني أو التعليمي، وبرزت شخصيات نسائية متعددة ومتنوعة على ساحة الثورة وبعدها، لأول مرة في الاحتجاج الاجتماعي والسياسي.

ولقد كانت الظروف السياسية في مرحلة ما بعد يناير ٢٠١١م ومازالت مهمة في تشكيل مطالب النساء السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فبعد التحرك الجماهيري في يناير ٢٠١١ بدأت الساحة العامة تتسع لجميع أشكال النشاط خاصة المطالب الحقوقية، إلا أن القائمين على السلطة أظهروا علامات مبكرة للاستبعاد السياسي التي أثرت على تمثيل المرأة في العملية السياسية.

ولقد كان الاتجاه الاقصائي للمرأة أكثر وضوحًا خلال الانتخابات البرلمانية حيث لم يكن لأي حزب من الأحزاب مرشحات على رأس قوائمها، مما أنتج عضوية ضئيلة للنساء في برلمان ٢٠١١م، حيث كانت نسبة تمثيلهن في مجلس الشعب ٢% من إجمالي المجلس(Abu- Lughod, 2012).

وتشير نتائج بعض الدراسات إلى أن هناك عملية إستبعاد منظمة للنساء ماعدا أولئك اللاتي ينتمين إلى حزب الحرية والعدالة بعد ثورة ٢٥يانير، وهي إجراءات تتشابه مع ما كان يمارسه الحزب الوطني قبل الثورة. حيث لم تبدي الأحزاب السياسية حماسًا لترشيح النساء على قوائمها مع إلغاء نظام الكوتة مما أدى إلى تدني نتائج مشاركة النساء في مجلس الشعب إلى حد كبير، كما أن مشاركة المرأة في التصويت في الانتخابات البرلمانية، تم من خلال حشد أصوات الريفيات الفقيرات بالاعتماد على الخطاب الديني وإستغلال المساعدات العينية والمادية في إطار ما عرف بالمال السياسي، كما أن برامج مرشحي الرئاسة تجاه المرأة اتسمت بالعمومية وغلب عليها الأسلوب الخطابي، كما أن حقوق المرأة قد تركزت فقط ضمن حماية الحريات العامة وحقوق المواطنة. (أماني قنديل: ٢٠١٣)

ويشير التحليل السوسيولوجي لمعطيات استجابات المبحوثات في قرية الدراسة فيما يتعلق بمؤشرات المشاركة السياسية (التصويت في الانتخابات- الترشح

للانتخابات، الانتماء الحزبي، عضوية المجالس المحلية في القرية، عضوية المؤسسات الأهلية المدنية)، أن هناك تباين واختلاف بين رؤية وتصور كافة الفئات الاجتماعية بما تتضمنه من شرائح اجتماعية داخل كل فئة تبعًا لعدد من المتغيرات الاجتماعية المختلفة، من وضع طبقي، والموقف من ملكية وسائل الانتاج، والمستوى التعليمي، وحالة الوعي الاجتماعي والسياسي لدى عينة الدراسة.

ففيما يتعلق بالتصويت الانتخابي كمؤشر للمشاركة السياسية للنساء في الريف المصري بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م وكذلك بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ في الإستفتاء على تفويض رئيس الجمهورية والاستفتاء على الدستور والانتخابات البرلمانية أوضحت استجابات عينة الدراسة أن المشاركة السياسية من خلال التصويت الانتخابي اتسمت بالإيجابية لكافة الفئات الاجتماعية الثلاث، وكذلك مختلف الشرائح الاجتماعية داخل هذه الفئات بصفة عامة، إلا أن معدلات التصويت الانتخابي كانت مرتفعة بصفة خاصة لدى عينة الدارسة من النساء في أسر النشاط الاقتصادي الزراعي، و الموظفات في القطاع الحكومي بالقرية، وربما يرجع ذلك إلى تأثير عوامل الملكية لوسائل الانتاج، والانتماء الطبقي والمستوى التعليمي وحالة الوعي الاجتماعي والسياسي لدى هاتين الفئتين.

ولعل ذلك يتضح من خلال تأكيد عينة الدراسة من النساء في أسر النشاط الزراعي واللاتي يمثلن ٥٠% من إجمالي عينة الدراسة على مشاركتهن المستمرة في التصويت الانتخابي، ولقد كانت شرائح زوجات كبار ومتوسطي وصغار الملاك هي الشرائح التي أكدت على هذه الممارسة بنسبة ٨٠% من إجمالي العينة في هذه الفئة، ولقد أكدت عينة الدراسة أيضًا من الموظفات في القطاع الحكومي في القرية ونسبتهن

١٠٠% من إجمالي العينة في الفئة، ٣٣.٣% من إجمالي عينة الدراسة على اهتمامهن ومداومتهن على التصويت الانتخابي والمشاركة السياسية.

أما فيما يتصل برؤية عينة الدراسة تجاه أدائهن في مجال التصويت الانتخابي بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، فقد جاءت استجاباتهن مؤكدة إيجابية المشاركة السياسية للعينة من خلال مؤشر التصويت الانتخابي على مستوى كافة فئات الدراسة، على الرغم من تأكيدهن على وجود معوقات تؤثر على أدائهن في مجال التصويت الانتخابي مستقبلاً. مثل تعرض المرأة للتميز النوعي وعدم المساواة مع غياب الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، مع الاهتمام فقط بحقوق المرأة في نطاق الأسرة أكثر من المجال العام في المجتمع والذي يدافع عن حقوق النساء قانونًا من خلال العمل والحرية وتمكينهن سياسيًا واجتماعيًا.

وفيما يتعلق بمؤشر الانتماء وعضوية الأحزاب السياسية، كشفت استجابات الدراسة من النساء عن وجود تباين وتناقض وتداخل على مستوى كافة الفئات والشرائح الاجتماعية لعينة الدراسة ولاسيما إذا أخذنا في الاعتبار متغيرات الوضع الطبقي والمستوى التعليمي.

فإذا نظرنا إلى استجابات عينة الدارسة نجد أن هناك حالتان من عينة الدراسة من النساء في أسر النشاط الزراعي بنسبة ١٣.٣% من إجمالي العينة في هذه الفئة وبنسبة ٦.٦% من إجمالي عينة الدراسة قد إنتمتا عضويًا بعد الثورة إلى حزب الحرية والعدالة ، ثم انسحبتا منه، لأن تجربة الانتماء لأي حزب سياسي– من وجهة نظرهن لا تعود بأي فائدة بالنسبة للمرأة في الريف، ومن ثم فأنهن قررن عدم خوض هذه التجربة مرة أخرى، إلا أن ثمة تباينًا واختلافا بين هذه الرؤية ورؤية عينة الدراسة من

النساء الموظفات في القطاع الحكومي اللاتي أكدن على عضويتهن في أحد الأحزاب السياسية قبل الثورة وبعد الثورة، حيث ذهب إلى ذلك (٤) حالات من هذه الفئة بنسبة ٤٠% من إجمالي عينة الدراسة في هذه الفئة، ونسبة ١٣.٣% من إجمالي عينة الدراسة بصفة عامة.

ولعل هذا التباين والاختلاف يؤكد على أن المستوى التعليمي يلعب دورًا مهما في تشكيل الوعي الاجتماعي والسياسي بأهمية الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية في تفعيل دور المرأة سياسيًا وكذلك مشاركتها السياسية. هذا إلى جانب الانتماء الطبقي والموقف من ملكية وسائل الانتاج.

وبصفة عامة فإن استجابات عينة الدراسة من النساء بصدد الانتماء الحزبي تشي بتدني رؤية العينة لدورها في المشاركة السياسية من خلال مؤشر عضوية الأحزاب السياسية أو الانتماء الحزبي، وبالتالي عزوفهن عن المشاركة السياسية من خلال هذا المؤشر، ولقد تأثرت المشاركة السياسية للنساء خلال الفترة بعد ثورة يناير ٢٠١١م كثيرًا بالمواقف الاجتماعية تجاه دورها في المجتمع بشكل عام، وبصفة عامة حمل المزاج المجتمعي موقفًا سلبيًا تجاه دور المرأة في المجتمع، مع التركيز بشكل خاص على دورها في السياسة، فالمزاج العام المحافظ قد غلف القرارات السياسية المتخذة. هذا المزاج المحافظ يمكن الكشف عنه من خلال الاتجاه العام للتصويت للأحزاب السياسية الإسلامية في الانتخابات البرلمانية، والتصويت لاختيار رئيس له انتماءات أيديولوجية إسلامية هذا الجو المحافظ قد أعاق العديد من الجهود المبذولة من قبل منظمي الحركة النسائية في تعبئة المواطنات لأغراض سياسية.

وربما يؤكد رؤية عينة الدراسة فيما يتعلق بعضوية الاحزاب السياسية ما ذهب إليه تقرير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية والمعهد الدنماركي المصري

للحوار، من أن الانخفاض في معدل المشاركة السياسية من خلال الأحزاب السياسية يمكن أن يعزي إلى التراث الطويل من عدم الفعالية الذي يرتبط بالأحزاب السياسية في التاريخ المصري. فلأكثر من ٦٠ عامًا مثلت الأحزاب السياسية أداة لإضفاء الشرعية على سلطة النظام الحاكم في الدولة، فعضوية الأحزاب السياسية ظلت منخفضة بشكل ملحوظ حيث كانت ٣% من المواطنين الذكور، و ١% بين النساء. ولقد ظلت عضوية الإناث الحزبية في مرحلة ما بعد يناير في مصر مماثلة لما قبل الثورة. (العجاتي، ٢٠١٤)

وبخصوص عضوية النساء للمجالس المحلية بالقرية والجمعيات الأهلية كمؤشر من مؤشرات المشاركة السياسية، كشفت استجابات عينة الدراسة من النساء في القرية عن اتجاهًا سلبيًا مشتركًا لدى جميع فئات العينة والشرائح الاجتماعية المختلفة لعينة الدراسة تجاه هذا المؤشر. حيث كان هنالك شبه اجماع على أنه لا توجد ظروف و أوضاع مجتمعية تسمح للنساء بالمشاركة السياسية من خلال عضوية المجالس المحلية والجمعيات الأهلية. حيث لم يكن هناك سوى حالات قليلة من عينة الدراسة قد كشفت عن عضويتها في جمعيات أهلية، حيث ذهبت إلى ذلك حالتان من الموظفات في القطاع الحكومي بنسبة ٢٠% من إجمالي عينة الدراسة في هذه الفئة، وبنسبة ٦.٦% من أجمالي العينة الكلية للدراسة.

حيث أوضحت أحدى هاتين الحالتين أنها عضوة في جمعية رسالة في قرية الدراسة فيما كانت الحالة الأخرى عضوة في جمعية المساعي المشكورة.

أما بالنسبة للحالات من النساء في أسر النشاط الزراعي فلم يكن هناك سوى حالتان أيضًا فقط من النساء من أسر كبار ملاك الأراضي الزراعية بنسبة ١٣.٣% من عينة الدراسة في هذه الفئة، وبنسبة ٦.٦% من إجمالي عينة الدراسة، كان لديهن

عضوية في المجلس المحلي بالقرية قبل الثورة، كما أن لديهن عضوية في جمعية رسالة في القرية.

ومن ثم فإن التحليل السوسيولوجي لإستجابات عينة الدراسة يوضح محدودية المشاركة السياسية للنساء في قرية الدراسة في عضوية المجالس المحلية والمنظمات الأهلية لاسيما بعد ثورة ٢٥ يناير، وربما يرجع ذلك إلى أن عددًا من المؤسسات الرسمية والشعبية كانت قد تم تجميدها تمامًا بعد الثورة ولم تستأنف نشاطها السياسي والتنفيذي حتى الأن كالمجالس المحلية في القرى والمدن، بالإضافة إلى التضييق الأمني على عضوية الجمعيات الأهلية.

٣- الاحتجاج السياسي للنساء وثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو:

لم تكن ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م إلا نتاجا لجملة من التراكمات المتصاعدة من مظاهر الرفض والاحتجاج الشعبي لمجمل سياسات النظام السياسي في الثلاثون عامًا الأخيرة قبل قيام الثورة. حيث شهد المجتمع المصري عددًا من مظاهر الاحتجاج والحركات الإحتجاجية شارك فيها طيف واسع من الشباب من الرجال والنساء في الريف والحضر مستغلين إمكانات وسائل التواصل الاجتماعي التي عملت على تعظيم مساحة المشاركة السياسية على نحو غير تقليدي.

ولعل الملمح الأساسي لحركات الاحتجاج وأشكالها المتعددة خلال هذه الفترة هو حالة الوعي الاجتماعي والسياسي للنساء واللاتي سعين بإصرار نحو التعبير عن آرائهن والمطالبة بحقوقهن، بما يشير إلى انكسار حالة الخوف، إضافة إلى تخطي النساء مطالبهن وقضاياهن والاندماج مع قضايا المجتمع.(أماني قنديل، ٢٠١٣)

ولقد مرت الثورة المصرية بأربع مراحل رئيسية حتى الوصول إلى مشهد يناير ٢٠١١م المرحلة الأولى كانت انتفاضة الفلاحين من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٠م، تلتها المرحلة الثانية وهي الانتفاضة التي خاضها سكان الأحياء العشوائية من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٧، ثم المرحلة الثالثة الممتدة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١ وهي مرحلة حركة كفاية وما تلاها من أحداث كان مسرحها الأساسي قلب المدن، أما المرحلة الرابعة فهي مرحلة ما بعد يناير (Alain Badiau. 2013) .

ولقد كشفت استجابات عينة الدراسة من النساء في قرية الدراسة بخصوص دورهن الإحتجاجي في احداث ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو عن الطابع السلبي لهذا الدور والذي تأثر بطبيعة الحال بالعوامل البنائية في المجتمع المصري بصفة عامة والمجتمع الريفي على وجه الخصوص ، من انتماء طبقي وموقف من ملكية وسائل الانتاج والمستوى التعليمي، إلا أن هذا الطابع العام لم ينفي وجود سلبيات وتباينات واختلافات بين استجابات عينة الدراسة من المبحوثات في الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة.

وربما يعود الطابع السلبي لمشاركة النساء في الريف في احتجاجات الثورة إلى عوامل مازالت قائمة من المجتمع الريفي قد تعرقل أداء المرأة لدورها في المشاركة السياسية في الاحتجاجات في المستقبل، مثل رفض الزوج وعدم وجود الرغبة، وإحساس المرأة في الريف بعدم أهمية دورها الاحتجاجي، مع سيادة العادات والقيم والتقاليد القروية التي لا تؤيد دخول النساء في الريف أو مشاركتهن في احتجاجات أو ثورة.

وفي هذا السياق لاحظت الدارسة وجود تقارب في استجابات عينة الدراسة من الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة على الرغم من اختلاف وتباين الأوضاع الاجتماعية والظروف الطبقية لدى العينة، فبالنسبة لعينة الدراسة من السناء في أسر النشاط الزراعي لم تؤكد الا حالة واحدة فقط من خمسة عشر حالة بنسبة ٦.٦% من عينة الدراسة في هذه الفئة ونسبة ٣.٣% من إجمالي عينة الدارسة انها شاركت في فعاليات ثورة ٣٠ يونيو في مدينة بنها لتفويض رئيس الجمهورية ولقد كانت هذه الحالة هي الحالة رقم (٢) من زوجات متوسطي ملاك الأراضي الزراعية.

أما باقي حالات الدراسة من زوجات أسر النشاط الزراعي على مستوى الفئة الأساسية أو الشرائح الداخلية فقد أكدن على عدم مشاركتهن في أي احتجاجات سواء في ثورة ٢٥ يناير أو ٣٠ يونيو، مما يؤكد الطابع السلبي لاستجابات العينة فيما يتعلق بالمشاركة في الاحتجاجات.

أما بالنسبة لعينة الدراسة من الموظفات في القطاع الحكومي فقد أستمرت سيادة الطابع السلبي لاستجابات الحالات. حيث لم تشر إلى المشاركة الاحتجاجية سوى حالتان فقط من إجمالي عشر حالات بنسبة ٢٠% من إجمالي العينة في هذه الفئة بنسبة ٦.٦% من إجمالي العينة الكلية للدراسة. حيث أكدت الحالتان (الأولى مديرة مدرسة) و(الثانية مهندسة في مديرية الاسكان) أنهن شاركن في المسيرات الاحتجاجية أثناء ثورة ٢٥ يناير وأثناء احتجاجات ثورة ٣٠ يونيو، كما أبدين استعدادًا للمشاركة مستقبلاً في أي فعاليات احتجاجية.

ولقد كانت السلبية التامة هي سمة استجابات عينة الدراسة من الزوجات في أسر النشاط الحرفي المتنوع فيما يتعلق بالمشاركة الاحتجاجية في فعاليات ثورة ٢٥

يناير و ٣٠ يونيو. فلم تسجل أي من الحالات أي مشاركة على أي مستوى احتجاجي خلال الثورتين أو قبلها أو بعدها.

ولعل هذا الموقف السلبي من النسبة الغالبة لعينة الدراسة بفئاتها وشرائحها المختلفة تعكس سطوة العوامل البنائية المتعلقة بقيم وثقافة المجتمع القروي وهميته السلطة الأبوية الذكورية التي مازالت تقف عائقًا امام ممارسة المرأة لحقوقها السياسية، والتي كرست في أذهان النساء اتجاهات سلبية فيما يتعلق بحقهن في ممارسة المشاركة الاحتجاجية والسياسية الصريحة.

٤- المشاركة السياسية للنساء في الريف وفعالية الأداء:

ذهبت العديد من الدراسات السابقة إلى أنه ثمة عوامل بنائية أثرت على فعالية أداء النساء في المجتمع المصري بصفة عامة، وفي الريف على وجه الخصوص على مستوى المشاركة السياسية بمؤشراتها المختلفة. وكان الموروث الثقافي والسلطة الأبوية الذكورية من أهم هذه العوامل التي اعاقت إلى حد كبير فعالية المشاركة السياسية للنساء، علاوة على انخفاض المستوى الثقافي للنساء وانعدام ثقة النساء في الريف في أنفسهن، مع غياب الإرادة السياسية لدى صناع القرار لتمكين المرأة بصفة عامة والمرأة الريفية على وجه الخصوص.

وفي هذا الإطار ذهبت أحدى الدراسات المهمة التي سرد جملة من المعوقات التي أثرت على فعالية أداء النساء لدورهن على صعيد المشاركة السياسية منها عدم وعي النساء أنفسهم لحجم وأهمية دورهن على كافة المستويات، بالإضافة إلى ضعف منظومة القوانين التي تحاول أن تضمن المساواة في المشاركة السياسية، وانتشار ظاهرة التحرش بالنساء، علاوة على الفقر والذي يمثل التحدي الأكبر، فلا يمكن الحديث عن مشاركة

سياسية جادة في مصر وأغلب المصريين عمليًا وواقعيًا تحت خط الفقر، الذي يعاني منه العمال الفلاحين والنساء في الريف. (دينا وهبة، ٢٠١٦)

ولقد تنوعت استجابات عينة الدراسة من النساء في القرية بصدد العوامل المؤثرة في فعالية المشاركة السياسية للنساء في الريف، حيث أكدت العينة على عدد من العوامل يمكن عرضها على النحو التالي:

- ارتفاع معدلات الأمية في الريف المصري بصفة عامة وبين النساء على وجه الخصوص، أو انخفاض المستوى التعليمي. ولقد أكد على ذلك نسبة كبيرة من عينة الدراسة بلغت٩٠% من الزوجات في أسر النشاط الزراعي، و٩٥% من الموظفات بالقطاع الحكومي، و٨% للزوجات في أسر النشاط الحرفي المتنوع.
- انعدام الإرادة السياسية لدى متخذي القرار السياسي بشأن دعم المرأة في مجال المشاركة السياسية، وإحساس النساء من عينة الدراسة بأنهن غير مدعوات في الأساس للمشاركة السياسية، وكان هذا الإحساس مرتفعًا لدى كافة فئات وشرائح عينة الدراسة.
- لعبت منظومة العادات والتقاليد والمورثات الثقافية السائدة في المجتمع المصري تجاه المرأة، بما تتضمن من اتجاهات سلبية إزاء دورها في عملية المشاركة السياسية، وتدعيم سيطرة الرجل وهميته الذكورية، لعبت دورًا مهمًا في إعاقة المرأة عن ممارسة حقها في المشاركة السياسية الفاعلة حيث أكد على ذلك عدد كبير من عينة الدراسة بنسبة متقاربة بين جميع فئات العينة وشرائحها الاجتماعية.

- عدم اقتناع الأحزاب السياسية بأهمية دور المرأة والسعي لاكتساب عضويتها أو انتمائها وخاصة المرأة الريفية. ولقد ذهبت إلى ذلك نسبة كبيرة من عينة الدراسة لاسيما من الموظفات في القطاع الحكومي حيث كانت نسبة من رأين ذلك ٨٠% من العينة في هذه الفئة، ولقد ذهبت أحدى الحالات في هذه الفئة (الحالة الرابعة وتعمل مهندسة بمديرية الزراعة ببنها إلى أنه لا أحد يرغب في تمثيل نساء الريف على أي مستوى، حتى النساء المعينات في مجلس الشعب لا توجد فيهن أمرأه تمثل النساء في الريف المصري، ولعل هذا ما يؤكد أيضًا عدم رغبة النظام السياسي في جعل تمكين المرأة سياسيًا واقعًا ملموسًا في الريف.

جاءت قضية العنف الممارس ضد النساء في المجتمع أحد أهم المعوقات التي ركزت عليها عينة الدراسة سواء داخل الأسرة أو خارجها، ولعل ذلك يضعف من فرص المشاركة السياسية للنساء وخاصة في الريف، في ظل تدني مكانة المرأة وفي ظل عدم وجود الحماية القانونية لردع جرائم العنف ضد النساء داخل الأسرة في الريف. وعلى الرغم من أهمية وحساسية هذه القضية إلا أنها لاقت تأكيدًا واسعًا لدى عينة الدراسة لاسيما في فئة الزوجات في أسر الحيازات القزمية وذلك بنسبة ٩٠% وكذلك لدى ثلاث من مجالات الدراسة في زوجات أسر النشاط الحرفي المتنوع بنسبة ٨٥% من إجمالي عينة الدراسة في هذه الفئة.

تاسعًا: نتـــائـــج الـــدراســـــة:

خلصت الدراسة الراهنة إلى جملة من النتائج التي يمكننا أن نستعرضها على النحو التالي:

١- مارست النساء في القرية المصرية أدورًا مهمة على صعيد التنشئة السياسية للأبناء كأحد أهم مؤشرات المشاركة السياسية غير المباشرة، حيث عملت على تلقين أبنائها قيم الاعتماد على النفس والرؤية الناقدة والفاعلة والنشطة سياسيًا ومجتمعيًا.

٢- لعبت العوامل البنائية في المجتمع المصري دورًا مهما في المشاركة السياسية للنساء في الريف المصري، سواء بالفعالية والنشاط، أو التراجع والضعف حسب الفئات والشرائح الاجتماعية، وتمثلت هذه العوامل في الموقف من ملكية وسائل الانتاج الاجتماعي، والانتماء الطبقي، والمستوى التعليمي، والوعي الاجتماعي والثقافي، حيث كشفت الدراسة أنه كلما تزايد تأثير هذه العوامل وارتفعت في درجتها ومستواها، كلما ارتفعت معدلات المشاركة السياسية للنساء والعكس صحيح.

٣- كانت الأمية وضعف المستوى التعليمي عاملاً مشتركًا لدى جزء كبير من عينة الدراسة من النساء في قرية الدراسة، مما أثر إلى حد كبير على انخفاض مستوى المشاركة السياسية لديهن.

٤- جاءت نتائج الدراسة على صعيد التصويت الانتخابي كمؤشر من مؤشرات المشاركة السياسية لتعكس مدى فعالية دور المرأة في الريف المصري في هذا

المجال، خاصة بعد قيام الثورة، وذلك بنسب عالية من الإدلاء بالصوت الانتخابي سواء في الاستفتاء على الدستور أو تفويض رئيس الجمهورية أو الانتخابات مجلس الشعب بعد ثورة ٣٠ يونيو.

٥- كان هناك تباينًا واختلافًا واضحًا في استجابات عينة الدراسة فيما يتعلق بالانتماء الحزبي وعضوية المرأة في الأحزاب السياسية ومجالس الحكم المحلي الشعبي، والجمعيات الأهلية، حيث كان هناك تدني أو انعدام في مستويات العضوية لدى النساء في القرية بصفة عامة باستثناء بعض الحالات اللاتي حصلن على مستويات مرتفعة من التعليم، أو اللاتي ينتمين إلى مستويات طبقية مرتفعة، أو اللاتي لديهن مستوى مرتفع نسبيًا من الوعي الاجتماعي والسياسي.

٦- مارست النساء في قرية الدراسة دورًا واضحًا في المشاركة والاحتجاج في أحداث ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونو، بما يعكس رغبتها في تغير الأوضاع الاجتماعية الخاصة بالنساء ولو بنسبة غير كبيرة من حالات الدراسة، إلا أن ذلك في حد ذاته يعتبر تحديًا للعادات والتقاليد والموروثات الثقافية السلبية المعوقة.

٧- كشفت نتائج الدراسة عن رؤية العينة عن وجود عقبات وتحديات أمام تفعيل مشاركة النساء سياسيًا، وأن أهم هذه العقبات كانت الثقافة السياسية والاجتماعية السائدة والمسيطرة في المجتمع القروي، كالموروث الثقافي الذي

يتسم بالهيمنة الذكورية وسيطرة الرجال، والنظرة الدونية للمرأة، مما أدى الي انعدام ثقة المرأة في ذاتها وقدرتها على المشاركة السياسية الفاعلة.

٨- كشفت عينة الدراسة عن أن المرأة في الريف لازالت تعاني الاستبعاد والتهميش في الحياة السياسية والاجتماعية، سواء قبل ثورة ٢٥ يناير أو بعدها، ولقد أرجعت عينة الدراسة هذا الاقصاء إلى عدم توفر الإرادة السياسية لدى صانع القرار في مصر لتدعيم المرأة وتمكينها حقيقة لإشعارات. بالإضافة إلى عدم فعالية الدور الذي تقوم به وسائل الاعلام في هذا الاطار، وعدم وجود أطر قانونية رادعة للعنف ضد المرأة وضعف دور الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، وعدم خلق كوادر نسائية كل ذلك أدى ضعف مستويات مشاركة النساء سياسيًا.

٩- أكدت نتائج الدراسة على وجود نظرة متفائلة وإيجابية لدى النساء في القرية فيما يتعلق بالفرص المتاحة للمرأة المصرية في قضية المشاركة السياسية، ومؤشرات اهتمام النظام السياسي في مصر بآليات تمكين المرأة سياسيًا واجتماعيًا، والا يعتمد التمكين على قرارات فوقية مثل نظام الكوتا، بقدر اعتماده على آليات واقعية لتحقيق مكتسبات مباشرة للمرأة على الصعيد السياسي.

١٠- وبصفة إجمالية فإن النتيجة الأساسية للدراسة توضح أنه لم يتم رصد اختلافات جوهرية فيما يتعلق بمعدلات المشاركة السياسية للنساء في القرية المصرية، اللهم تغيرًا محدودًا وجزئيًا، عما كان سائدًا قبل ثورة ٢٥ يناير. فما

زالت المعطيات الاجتماعية والسياسية المحددة لمستويات المشاركة السياسية ليست في صالح المرأة بصفة عامة وخاصة المرأة في الريف.

١١- خلصت الدراسة الراهنة إلى نتيجة أساسية وهي أن تعزيز المشاركة السياسية للنساء بصفة عامة والنساء الريفيات بصفة خاصة ليست قضية ذات أبعاد قانونية وسياسية فحسب، ولكنها إنعكاس لأوضاع اقتصاديه واجتماعية وثقافية، حيث أن علاقتها بمؤشرات التمكين الاقتصادي والاجتماعي علاقة وثيقة وتفاعلية.

عاشراً: أهم التوصيات :

تقترح الدراسة في إطار الرؤية الإستشرافية لمستقبل المشاركة السياسية للنساء في الريف المصري التوصيات التالية :

١- ضرورة إضطلاع المؤسسات غير الرسمية المهتمة بشان المراة في المجتمع المصري بدورها في العمل علي تجاوز معوقات المشاركة السياسية للنساء في الريف ، بما يحقق معدلات أعلي من المشاركة ، وإندماج أكثر فعالية للنساء في الشأن السياسي .

٢- إهتمام المؤسسة الإعلامية لاسيما القنوات الفضائية بقضايا النساء في الريف والعمل علي مواجهة الموروث الثقافي المناهض للدور السياسي للمرأة في الريف ، والعمل علي إحلال ثقافة جديدة تتسم بالإنفتاجية .

٣- ضرورة قيام الأجزاب السياسية بدورها في خلق كوادر نسائية واعية تمارس دوراً فاعلاً في تشجيع المشاركة السياسية للنساء في الريف بمؤشراتها المتعددة.

٤- تبني مؤسسات المجتمع المدني لمشروع وطني لمكافحة الأمية – الهجائية المنتشرة لدي شرائح معينة من النساء في الريف المصري ، لما لها من تأثير مهم في إعاقة المشاركة السياسية للنساء في الريف .

٥- إهتمام الدولة بقضية التمكين الاقتصادي والسياسي للنساء في الريف ، وذلك من خلال إدماجهن في مشروع تنموي ريفي يحقق لهن الاستقلالية الاقتصادية مما ينعكس علي قدرتهن علي المشاركة السياسية بفاعلية .

٦- توصي الدراسة بضرورة أن تعتمد آليات المساندة الحكومية للنساء في الريف المصري علي إجراءات واقعية تهدف الي تحسين أوضاع النساء في الريف بعيداً عن القرارات الفوقية ، وأن تعتمد علي أطر قانونية ودستورية تحفظ للنساء مكانتها .

الهـــوامـــش

١- أمـاني قنـديل، (٢٠٠٨)، العمـل الأهلـي والتغيـر الاجتمـاعي فـي مصـر، مركـز الدراسـات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ص ١٣.

٢- أماني خضير، (٢٠٠٩)، المشاركة السياسية لدى المرأة المصرية، مجلة مصر المعاصرة، عدد ٤٨١، السنة ٩٧، ص ٢٩٧. للمزيد من الاطلاع على المشاركة السياسية للنساء أنظر:

٣- محاسن محمد على (٢٠٠٦)، المشاركة السياسية للمرأة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

٤- سيد أبو ضيف، (2007)، ثقافة المشاركة، دراسة في التنمية السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة.

٥- عادل عبد الغفار، (2009)، الاعلام والمشاركة السياسية للمرأة، رؤية تحليلية واستشرافية الدار المصرية اللبنانية، القاهرة الطبعة الأولى.

6- Gehan Aby- Zayd (2002), in Search for Political power - Women in Parliament in Egypt, Ordain and Lebanon, international Idea.

أنظر أيضًا:

- Layla, Azzam (2014), State Feminism and Women's Legal Rights in Egypt, Diplomacy and Foreign affairs.

٧- أماني قنديل، المرأة المصرية والمشاركة السياسية 2010 -2000))م(2013) (، في هيفاء أبو غزالة، المرأة العربية والديمقراطية دراسة الحالة المصرية، منظمة المرأة العربية، القاهرة، ص 215.

8- Layla, Abu- Lughood(2012) , Living Revolution in an Egyption village: Moral Action in a National Space, American Ethnologist, 39)1(PP21-25.

أنظر أيضًا:

- يسرى الغرباوي (2013)، من جمال عبد الناصر إلى محمد مرسي، المرأة في المجالس النيابية، المركز العربي للدراسات والبحوث، القاهرة.
- إليزابث وآخرون (2004)، إدماج النوع الاجتماعي في التنمية من خلال المساواة في الحقوق والحوار والرأي، البنك الدولي، تقرير بحوث السياسات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

9- Aya Nader)2016(What do Egyption Woman Aspire to Egyptian Street.

- Bouziane, Harder's C. and Hoffman (2013), A local Politics and Contemporary Transformation in the Arab World, Governance-beyond the Center, Palgrave Macmillan, ads, London.

١٠- حياة قزادري، (2015)التنمية السياسية، المفهوم المشكلات والمقومات والآليات، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر، الجزائر ص .165

١١- حسين علوان البيج، (1997)، المشاركة السياسية والعملية السياسية، المستقبل العربي، السنة 20، العدد، 223، ص.64

١٢- عبد المنعم المشاط، (1988)، التنمية السياسية في العالم الثالث، نظريات وقضايا مؤسسة العين للنشر والتوزيع، العين، ص .203

13- Harrison David (2008) , the Sociological of Modernization and Development, Unwin by mam , London, PP311-328.

١٤- فيلب برو، (1988)، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبق الأولى ص .288

١٥- اسماعيل على سعد، (1987)، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص.187

ولمزيد من القراءات حو مفهوم المشاركة السياسية أنظر:

- سلوى شعراوي جمعة (1996)دراسة السلوك الانتخابي مع الإشارة للسلوك الانتخابي للمرأة المصرية، حقيقة التعددية السياسية في مصر، دراسات في التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية، مركز البحوث العربية، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- عبد الرازق الجلبي، (1985)، الشباب والمشاركة السياسية، مجالات علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
- هدى بدران، (1995)، المشاركة بالنسبة للمحروسة مصر، تقرير التنمية البشرية (1995)، معهد التخطيط القومي للتعاون الفني مع البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، القاهرة.
- Malte Lewan)1995(, Participation and Democratic Theory, Carole Bateman, Lund's Universitet.
- Sidney versa, Norman Nie, (1990), American Citizen Participation Study, Yale University.
- Sidney Verba, and atheres, (1997). Voice and Equality, Civic voluntarism in America Polities,American political seience Review.

١٦- وزارة الشـئون الاجتماعيـة (1982)، الإدارة العامـة للأمومـة والطفولـة، نـدوة الأمومـة، القاهرة، ص .42

١٧- عبد الباسط عبد المعاطي، (1988)، المثقف الماركسي المعاصر، الجذور والخصائص الاجتماعيـة، منتـدى الفكـر العربـي، الانتلجنسـيا العربيـة، المثقفـون والسـلطة سلسـلة الحـوارات العربيـة، الجمعيـة العربيـة لعلـم الاجتمـاع، اتحـاد المحـامين العـرب، الطبعـة الأولى، عمان، الأردن .ص ص .90-88

١٨- ديفيد ريدل، مرجريت كاولسون(1992) ، مقدمة نقدية في علم الاجتماع، ترجمة، عبد الباسط عبد المعطي، دار الكتب الجامعية، القاهرة، ص .83

لمزيـد مـن القـراءات حـول اسـهامات الاتجـاه المـادي التـاريخي فـي دراسـة المشـاركة السياسية للنساء أنظر:

- Martha E- Gameness)1998(Marxist Materialist Feminism, Virginia, Tech University.
- سـمير نعـيم أحمـد، (1985)، النظريـة فـي علـم الاجتمـاع، دراسـة نقديـة، دار المعـارف، القاهرة، الطبعة الخامسة.
- ارفينج زايتلن (1993)، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دراسة نقدية، ترجمة محمود عودة، إبراهيم عثمان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- علـي ليلـة (2007)، بنـاء النظريـة الاجتماعيـة، المكتبـة المصـرية للطباعـة والنشـر، الاسكندرية.
- نيقولا تيماشيف (1990)، نظرية علم الاجتماع، طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة وآخرون، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

١٩- ديفيد ريدل، مرجريت كاولسون، مرجع سابق، ص .93

20- George, Ritzer)1996 (Sociological Theoryl Fourth Edition, Mc Graw Hill, intel national Edition, Sociology Series. PP242-243.

21- Anthony Giddens, (1996) , Capitalism and Modern Social Theory. Cambridge University Press, Great Brittan, PP90- 91.

٢٢- طلعت إبراهيم لطفي، وكمال الزيات، (1999)، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ص .237

٢٣- ثورة المساعد، (2006)، الحركة النسوية فكرها واتجاهاتها، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، عدد 7، السنة 18، القاهرة، ص.11

٢٤- عبد الباسط عبد المعطي، (1975)، الوضع الاجتماعي للمرأة القروية، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، عدد خاص عن المرأة، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني والثالث، ص.123

٢٥- أحمد زايد، واحمد مجدي حجازي (2003)، الأسرة المصرية وتحديات العولمة مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة قسم الاجتماع، ص .433

ولمزيد من القراءات حول الاتجاه النسوي والمشاركة السياسية، أنظر:

- سامية قدري (2003)، التيار النسوي والعمل الأكاديمي في مصر، كلية البنات نموذجًا، تحرير عبد الباسط عبد المعطي، اعتماد علام، اعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة عين شمس.
- منى حسين أبو طيرة (2006)، دور المرأة العربية في عمليات التنشئة الاجتماعية، التحديات والمواجهة، مؤتمر المرأة في مجتمعاتنا على ساحة أطر حضارية متباينة "مركز الدراسات المعرفية، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم الاجتماع.
- كريمة الصغير (2011)واقع المرأة الريفية المشتغلة بالزراعة في سوق العمل محليًا ودوليًا، المؤتمر العربي الرابع لتنمية الموارد البشرية، الرياض.
- سعيد ناصف، والسيد غنيم (2006)، المشاركة الاجتماعية للمرأة المصرية في عملية التنمية، دراسة ميدانية مقارنة بين الريف والحضر، وحدة الدراسات الاجتماعية والتنموية، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

26- Dana R- Fhiser) 2013) , Youth political Participation Brieding Activism and Eleetoral Polities, Annual Review of Sociology, vol-38.

27- Janas,H, Hansan. (2016) Residential Mobility and the Turnout Revelance of Socail Costes, Timaing and Education, Political Behaver, Vol- 38, Issue4.

28- Richard C- Niemi, Anjia Neundort, Kaat Smet (2016) the Compencation Effect of Civic Education on Engagement: How Civics Classes Make Up for Missing Parental Socialization, Political Behavior Review Vol- 38, issue4.

29- Time Johnson, Christopher T. Dawies (2017) Do parents life Experiences' Affect the Political and Civic Participation of ther Children? the Case of Draf- induced Military Crevice.political Behavior Review, vol-39-issue 5.
30- Meghan Condon, (2015) Voice Lessones: Rethinking the Relation Between Education and Political Participation, Political Behavior Review, Vol =37, Issue3.

٣١- عبد الرحمن صلاح مصطفى، (2012) أثر ثورتي 25يناير و 30يونيو على المشاركة السياسية للمرأة المصرية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، القاهرة.

٣٢- سارة محمود خليل، (2014)المرأة والمجال العام بعد ثورة 25يناير، محلية الديمقراطية، عدد 52، القاهرة.

٣٣- دينا وهبة، (2016)، المشاركة السياسية للنساء في مصر، انماط تصويتهن في المرحلة اللاحقة على ثورة 25يناير، المنتدى العربي للمواطنة بالتعاون مع المعهد الدولي للسلام، القاهرة.

٣٤- تقرير الجمعية الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات (2012)، حالة المرأة المصرية بعد ثورة 25يناير، مزيد من التهميش، القاهرة.

٣٥- أم حسن عبد الله، (2015)الدور السياسي للمرأة الريفية، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، جامعة المنوفية.

٣٦- محي شحاتة سليمان، (1985)العوامل البنائية والثقافية المؤثرة على المشاركة السياسية في الريف المصري، دراسة ميدانية لقريتين مصريتين، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

٣٧- هويدا عدلي، (2017)، المشاركة السياسية للمرأة، مؤسسة فريد ريش إيبرت، القاهرة، الطبعة الأولى.

٣٨- أماني قنديل، (2015)، المرأة المصرية والمشاركة السياسية (2000-2010)، مرجع سابق.

39- Eili Mari(2010), New Trend in Woman's Political Participation in Africa, University of Wisconsin Madison.
40- Klesner Joseph, (2009), Social Capital and Political Participation in latin American, the international Congress of the Latin American Studies association, Lassvegass.

41- Farah Kabir, (2004) Political Participation of Women in South Asia.

٤٢- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، محافظة القليوبية .(2020)

٤٣- التعداد السكاني لقرية ميت عاصم، مركز بنها، محافظة القليوبية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، القاهرة، 2017.

٤٤- يسرى الغرباوي، (2013)، من جمال عبد الناصر إلى محمد مرسى، المرأة في المجالس النيابية، المركز العربي للدراسات والبحوث، القاهرة، ص5.

45- Darlone, N (2011) . AdvoCating for Greater Political Participation: Feminisms in Egypt and the Muslim Brotherhood master thesis George Tawn University- pp. 310- 315.

٤٦- سارة محمود خليل، مرجع سابق، ص 78.

47- Lila. Abu Lughod, Op. eit. PP30- 35.

٤٨- أماني قنديل، المرأة المصرية والمشاركة السياسية، مرجع سابق، ص 236.

٤٩- محمد العجزي، (2014)، الدولة والنظام السياسي في مصر بعد الثورة، الاحزاب وقضايا الاصلاح، منتدى البدائل.

50- Alain Badiau (2013) . on Ukraine, Egypt and Finitude: "Apresent defaults- Inless the Crowed declares Itself" Simoncgros, http://simongros-comgros-com/text/articls/alain-badiou-ukraine-egy.

٥١- دينا وهبة، مرجع سابق، ص17.

Abstract

The Study aim to Try to uncover the State of Political Participation of Women in the Egyptian Country Side After the January Revolution and the Structural Factors affecting this Situation.

Accordingly the Research Starts from Major Question about What are the Features of Women's Political Participation in the Egyptian Country Side After January 25 Revolution and what are the Most important Structural Facture in the Egyptian Countryside that Contributed to defining the Features of This Participation.

The Study States form the Descriptive and analytical approach. Relying on the Qualitative Method in the Analysis thorough Interview and Case Study As tools For data Collection.

The Study was Conducted on the Village of Mit Asem, Affiliad to the Benha Center, Qualybia Governorate on an Interview Sample of 30 Cases, through an Interview guide- the Study Sample Was Divided into three Main Category of Families With the Main Economic Activity Agriculture, Families With a diversified Professional Main Economic Activity, and Employees in the Government sector.

The Field Study Lasted Three Months Starting From the Frist of Auegust to the End of October 2020.

The Current Study Concluded With A Set of Result, the Most Important of Which are Structure Factor in the Egyptian Society, It played an important and Effective Role in the Political Participation of Women in the Egyptian Countryside Whether in Terms of Effectiveness and Activity, or With Regression and Weakness According to Social Groups and Strata. These Factors Were Represented in the Attitude towards Ownership of Social Production Means, Class Affiliation, Educational LeveL , and Social Awareness and It Rose in the its degree the Higher Rate of Political Participation of Women in the Countryside, and Vice Vera.

The Results of the Study also Indicated That Women in the Countryside are Still Suffering form Exclusion and Marginalization in Political and Social Life. Whether Before or After the January Revolution.